360 مسؤولا عموميا أمام المحاكم المالية و13 قضية فساد أمام القضاء



المدير المسؤول :
لحسن السباعي الإدريسي

بسم الله الرحمان الرحيم

نفحات الطريق
أسبوعية شاملة

فاعلون مدنيون يرصدون الجدل الدائر حول عودة النقاش حول دسترة حرية المعتقد

هل المغرب في حاجة إلى تقنين حرية المعتقد؟

إعادة هيكلة التعليم بالكلية الملكية للدراسات العسكرية العليا



صادق المجلس الوزاري يوم 8 مارس الجاري، على إحداث مرسوم جديد يتعلق بتنظيم الدراسة بالكلية الملكية للدراسات العسكرية العليا. ويأتي المصادقة على هذا المرسوم، تماشيا مع التوجيهات السامية لجلالة الملك القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، الرامية إلى الانفتاح على عالم البحث في مجال الدفاع والتعمق في الدراسات العليا والرفع من المستوى الفكري والعلمي وتحسين كفاءة الأطر العسكرية العليا ومدها بأحدث الوسائل العلمية والتقنية والمعرفية، ويشتمل التعليم بالكلية الجديدة على سلكين، حسب مرسوم تقدمت به إدارة الدفاع الوطني، سلك الأركان العامة يتوج بالحصول على دبلوم الأركان العامة والسلك العالي للدفاع يختتم بالحصول على شهادة التعليم العسكري العالي. وتهدف إدارة الدفاع الوطني من هذا التعديل، مواكبة المقررات والتطورات التي عرفها التعليم العالي الجامعي على مستوى تسمية الشهادات، حيث تم استبدال تسمية دبلوم الدراسات العليا المتخصصة بشهادة الماستر المتخصص. كما يهدف التعديل الجديد إلى انفتاح التكوين العسكري العالي على مجالات البحث في ميدان البحث في ميدان الدفاع الوطني على غرار ما هو معمول به في مؤسسات التكوين العالي العسكري على الصعيد الدولي، وكذا مراعاة خصوصية التكوينات العسكرية والتي تتميز بتقيدها بأسرار الدفاع.

المغرب يوافق على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية

أحالت الأمانة العامة للحكومة، مشروع قانون رقم 33.12 يوافق من خلاله المغرب على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وتنص هذه التعديلات على إلزام الدول الأطراف قانونيا بحماية المرافق والمواد النووية عند استعمالها محليا للأغراض السلمية وتخزينها ونقلها. كما همت هذه التعديلات على توسيع التعاون بين الدول فيما يتعلق بسرعة اتخاذ التدابير لتحديد مواقع المواد النووية المسروقة أو المهربة واسترجاعها والتخفيف من أي نتائج إشعاعية أو تخريب ومنع الجرائم ذات الصلة ومكافحتها.

يذكر أن الاتفاقية المذكورة دخلت حيز التنفيذ على المستوى الدولي بتاريخ 8 فبراير 1987 وأصبحت بلادنا ملزمة بها في 22 شتنبر 2002 بعد إيداعها ثلثي الدول الأطراف لوثائق تصديقها وقبولها.

أسبوعية شاملة

المدير المسؤول: لحسن السباعي الإدريسي

رئيس التحرير: سعيد العجل

سكرتير التحرير: خالد الكيراوي

رقم الإيداع القانوني: 2010PE0112

الهاتف: 0537646446

الفاكس: 0537645152

السحب: ECOPRINT

سحب من هذا العدد 10000 نسخة

التوزيع: سابريس

العنوان: 8 زنقة سيدي فاتح ص.ب 1342 الرباط الرئيسي 01000

الموقع الإلكتروني: www.nafahat-tarik.press.ma

البريد الإلكتروني: Naffahat.tarik2012@gmail.com

مائدة المستديرة:

أية علاقة بين الديني والسياسي في ظل الهندسة الدستورية الجديدة ؟

نظم مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية مدى بالتعاون كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الأول يوم الأربعاء 21 مارس 2012 مائدة المستديرة حول موضوع : أية علاقة بين الديني والسياسي في ظل الهندسة الدستورية الجديدة ؟. ويأتي تنظيم هذه الندوة في إطار المستجدات التي أتى بها الدستور الجديد والتي تستدعي مناقشة ودراسات عميقة ببعد سياسي واجتماعي.

"أية علاقة بين الديني والسياسي في ظل الهندسة الدستورية الجديدة"، موضوع يدعو للنقاش والجدال ويطرح تساؤلات لعل أهمها : أية علاقة أرادها المقررون بين الديني والسياسي، أهو نضج سياسي دعى إلى التصويت لصالح التيار الديني أم هو حادث سياسي ناتج عن فشل سياسات أخرى؟ ما هي التأثيرات المتبادلة بين السياسي والديني؟ هل هناك اصطدامات بين الحزب الحاكم و الحزب الحكومي والسياسي؟

افتتحت الندوة بكلمة الأستاذ زهير لخيار، نائب العميد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الأول سطات. وقدم الدكتور محمد الغيلاني، مقاربة تجمع بين الحقل الديني والحقل السوسيولوجي في المحيط الاجتماعي والسياسي للدستور. وحملت المداخلة عدة أسئلة أهمها: هل بنية المجتمع هي دينية؟ هل سياسة التعبدات هي مقياس التدين؟. وأكد الأستاذ أن الدين هو رهان جدب وصدر قوة للإطاحة بسياسي في ظل المنافسة السياسية وبالتالي يصبح للدين قيمة اجتماعية لا أخلاقية. وضح الأستاذ أن المغرب عاش فوضى التدين وذلك بالتعاطي إلى البرامج الدينية مما أدى إلى تعدد المرجعيات الدينية بعيدا عن معايير الدين نفسه، وبذلك أصبحت الفتوة تتسوق حسب الإرادة الشخصية و تم التعامل مع التدين كزبون وضعت من أجله أموال طائلة للترويج للخطابات الدينية.

وأوضح الباحث، أن ميلاد دولة القانون رهين بكل زوايا القداسة خاصة في الميدان السياسي، وبالتالي كل سياسي يجب أن يغير كل ولاءاته حين كان مدنيا. وبالتالي الدستور يجب أن يكون قائما على الحداثة في كل مضمونها، حيث أن.من يدعون أنهم متضررون تدين الدين، إلا أن الدين هو المتضرر من سياسة الحكم. وفي ختام مداخلاته، طرح الأستاذ الغيلاني تساؤلات أهمها: كيف سيساهم الأفراد في التحول السياسي والاشتراك فيه؟ كيف ندعو الناس إلى الحداثة وهم مغتربون في مجتمعهم؟

من جانبه، اعتبر الأستاذ سلمان بونعمان، أن الشباب أمام ورش جديد في التفكير وذلك من خلال طرح أسئلة وإشكالات راهنة.

وتناولت مداخلته، تعريفا لمصطلح العلمانية والتي اعتبرها متتالية تاريخية تطورت من علمانية جزئية إلى علمانية شاملة وذلك بفصل الدين عن الدولة. بالنسبة للتجربة العربية، أصبحت الدولة مهيمنة على الدين حيث يجب تخليص الدين من السياسي وفصل الاحتكار السائد من الدولة على الدين. وقد المحاضر منهجية للتعامل مع الدولة الحديثة والتي تتمحور في: تقوية الدولة المهددة بالتشتيت، إضعاف الدولة سياسيا و ذلك بتنظيم العمل الديمقراطي و أخيرا العمل على تجاوز الدولة كإطار إلى دولة عابرة للقارات.

أما كلمة، الأستاذ ناجم السويلم فتناولت رؤية حول العلاقة بين الديني والسياسي انطلاقا من الوثيقة الدستورية، حيث تتمثل العلاقة بالتناهي في شخص الملك الذي يلقب بأمير المؤمنين و لا يمكن لأي فاعل سياسي أن يتذخل في أية صيغة دينية ولا ديني في الميدان السياسي إلا لشخص الملك. كما استشهد الأستاذ ببعض الفصول من الدستور الجديد التي توضح العلاقة الرابطة بين الديني والسياسي (الفصل 6،41، 39،106) مؤكدا أن الدستور حمل الكثير لكن المشكل في التنفيذ لأن الوثيقة شيء و الواقع شيء آخر، ومن تم طرح السؤال: هل الدستور يطبق بكل حذافره؟

مداخلة الأستاذ عبد الرحمان شحشي، وقفت عند التناقضات التي حملها الدستور الجديد في ظل العلاقة بين الديني والسياسي و لعل أهمها:

1 إسلامية الدولة وتعارضها مع حرية المعتقد (اضطهاد بعض الفئات المتطرفة)

2 الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان و تعارضها مع تدليس الشعب المغربي -3 تعارض مصطلح الرعايا مع مصطلح المواطنون (الدولة قائمة على مفهوم البيعة إلا أن السياسة تحث على وجود مواطنين ينتخبون...)

4 منع تأسيس حزب سياسي ذو مرجعية دينية متناقض مع وجود أحزاب دينية (حزب العدالة...)

5 تناقض مصطلح أمير المؤمنين مع احتكار الدين حيث أن الملك يمكن أن يسيج الحقل الديني أمام الخصم و المنافس

6 تناقض مفهوم المناصفة بين الرجل والمرأة مع واقع حكومة بنكيران والتي تظم امرأة واحدة لا غير.

صاحب الجلالة يتفقد مسجد الزاويا القادرية والزاويا الحراقية الدرقاوية بالدار البيضاء



قام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أول أمس الأربعاء، بزيارة وتفقد مختلف أوراش الترميم وإعادة التهيئة الجارية بالمدينة القديمة للدار البيضاء. وبهذه المناسبة قام صاحب الجلالة بجولة على الأقدام، عبر أزقة المدينة القديمة، حيث تفقد جلالته الزاوية الحراقية الدرقاوية ومسجد الزاوية القادرية ومسجد مكيرجة والتي عرفت مؤخرا أشغال الترميم وإعادة التهيئة.

ولدى زيارته لمسجدي الزاوية القادرية ومكيرجة أدى أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس ركعتين بكل واحد منهما تحية للمسجد.

ويعرف هذا المشروع إنجاز عدة عمليات مبرمجة وذات أولوية، تهدف أساسا إلى الرفع من المستوى المعيشي للساكنة وولوجها لمختلف الخدمات الأساسية وذلك عبر عمليات رئيسية تتمثل في تأهيل البنيات التحتية بالمدينة القديمة من خلال إعادة إصلاح قنوات الصرف الصحي والماء الصالح للشرب وتجديد الإنارة العمومية وتوسيع شبكة الهاتف وترميم السور المحيط بالمدينة من أجل استرجاع جزء من ذاكرتها التاريخية .

كما تهم هذه العمليات إعادة إسكان 78 أسرة قاطنة بدور الصفيح بشقق جاهزة بحي مولاي رشيد ومعالجة الدور الآيلة للسقوط حيث تم إعداد تشخيص تقني ، إضافة إلى إنجاز مخطط للسير والجولان داخل المدينة القديمة وكذا ترميم مسجد مكيرجة والزاوية الحراقية الدرقاوية والزاوية القادرية والزاوية الناصرية.

وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس، قد أعطى في 12 غشت 2011 انطلاقة إنجاز ثلاثة مشاريع تعرف أشغالها تقدما وفق الآجال المبرمجة. ويتعلق الأمر بمركز مختص في طب الإدمان مع خلق وحدة القرب لمعالجة داء السل وتهيئة المركز الصحي لبوسمارة و تحويل كنيسة "بوينو بانتورا" إلى دار للثقافة، أما بخصوص فضاء ملتقى الأجيال فستنطلق أشغال بنائه خلال شهر أبريل المقبل.

ومن جهة أخرى، وفي إطار إعادة تنظيم الأنشطة التجارية والحرفية ، فقد تمت إعادة تهيئة 40 محلا تجاريا في إطار برنامج "رواج"، كما تم إطلاق برنامج لتكوين التجار المستفيدين من عملية إعادة التهيئة، شمل مجال حفظ الصحة والسلامة، وذلك بتأطير من وزارة التجارة والصناعة.

وتجدر الإشارة إلى أن ملف تصنيف المدينة القديمة كثرات عمراني وتاريخي قد أخذ مساره بعد موافقة اللجنة المركزية للتصنيف بوزارة الثقافة، وكذا موافقة مجلس مقاطعة سيدي بليوط.

كما انطلقت العمليات الخاصة بإعادة تهيئة الطرق والساحات العمومية وتهيئة المدار السياحي، وذلك بالارتكاز على الخلاصات التي أفضت إليها دراسة إعداد مدونة للجمالية والتأثيث الحضري وإنجاز بحث عقاري والإعداد لانطلاق الدراسات الهادفة لإنجاز تصميم التهيئة وصيانة المدينة القديمة.

تعزية

في وفاة سعيد أيت المحجوب



عندسماع المصاب الجلل في انتقال فقيدنا سيدي سعيد ايت محجوب مريد الطريقة القادرية البودشيشية إلى الرفيق الأعلى بمدينة وادي زم يوم الخميس 22 مارس 2012 الموافق 29 ربيع الثاني 1432 توافد العديد من مريدي الطريقة ليشاركوا أسرته الصغيرة والكبيرة تأبينه. وأقيمت صدقة أحياها فقراء الطريقة من جميع جهات المملكة ترحما عليه وفي خضم تلك الأجواء المغمورة بسلكات قرانية وفيوضات من الذكر المأذون من شيخنا سيدي حمزة أطال الله عمرة. وتوجت تلك الليلة بأمداح دينية وموعظة رقت لها القلوب ودرفت لها الأعين.

المدير المسؤول :



لحسن السباعي الإدريسي

على الطريق

هل الحرية وسيلة أم غاية؟

واكبت أحداث الربيع العربي نقاشات حادة تم تتويجها في مصر بصدور بيان الأزهر والمثقفين حول منظومة الحريات الأساسية. أما علماء المغرب فيفضلون الصمت حول النقاش في هذا الموضوع، الذي أصبح مطروحا في وسائل الإعلام، والذي لا زال مطبوعا بالمزايدات، مفتقدا إلى العمق وإلى التحليل العلمي الهادئ.

إن الدفاع عن حرية المعتقد من قبل فاعلين مدنيين، لا يمكن إنكار الدور الذي يقومون به على صعيد المجتمع المدني، يحث على طرح أسئلة عديدة لا أقول إن الجواب عنها ضروري الآن، ولكن من المنتظر منها على الأقل، إثارة نقاش أعمق حول مفاهيم الحرية، والعقيدة، والأخلاق، وما إلى ذلك مما يعطي معنى لحياة الناس.

وأولى الأسئلة التي تتبادر إلى الذهن هي الآتية:هل الحرية وسيلة أم غاية؟ وهل الأولوية في مغرب اليوم هي إثارة أسئلة من هذا القبيل؟ هل المغرب في حاجة إلى تقنين حرية المعتقد؟ ماذا سيجني المغرب اليوم من الدفاع عن حرية المعتقد؟ ماهي الضمانات اليوم لعدم الاعتداء على حرية الآخرين، ثم كيف ننسى أن حرية الإنسان تنتهي حيث تبدأ حرية الآخر؟.

إن بعض المفكرين الغربيين، الذين يحيل عليهم دعاة حرية التدين، قد ربطوا الحرية بشكل وثيق بالمجتمع، مثلما هو الأمر بالنسبة لأصحاب نظرية العقد الاجتماعي، من أمثال هوبزHobbes ولوكLocke وجان جاك روسو Jean Jacques Rouessau. وهذا الربط بين الحرية والعقد الاجتماعي لا يعني فصم عراها عن الدين الحنيف، فالكل يحفظ قول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا". وقبل ذلك، وصف الله تعالى نبيه الكريم في محكم كتابه العزيز بأنه صلى الله عليه وسلم "يضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم"، تلك الأغلال التي تنتج عن الاستغراق في الملذات والشهوات، وعن اتباع الهوى، والتي لا يمكن التحرر منها إلا بذكر الله تعالى، خصوصا في إطار منهج تربوي صوفي مبني على الكتاب والسنة، يؤدي تدريجيا إلى أن يصبح الإنسان حرا طليقا، يسبح في ملكوت السماوات والأرض. أما فتح الباب على مصراعيه لحرية لا ضوابط لها، فالكل يرى ما يعيشه من ساروا على هذا النهج من اختلال وشذوذ جعل الكثير منهم يعيش حياة بؤس وقبض، رغم توفر الإمكانيات المادية، ورغم كونهم يعيشون في مجتمعات استطاعت أن تحل كثيرا من المشاكل المادية لأهلها.

نحن لا نتهم أحدا في عقيدته، ولا نسعى إلى التشهير بأحد، فقد تعلمنا في مدرسة التصوف محبة الجميع، وحسن الظن بالناس، لكن من اللازم التذكير بأن الحرية لا تعني إطلاق العنان والتعبير عن النزوات في الساحات العمومية. فنبينا عليه الصلاة والسلام يقول: "إذا ابتليتم، فاستتروا".وتقييد الحرية لمنع إلحاق ضرر بالمجتمع قيمة لا تختلف عن قيمة الحرية نفسها، والتي لا يمكن أن تفهم أو تمارس بكيفية فردية مطلقة عن الحدود والقيود.

نحن مطالبون بالرجوع إلى ديننا، في عمقه الروحي، حتى نجعل منه محفزا على التطور والنماء، مما سيؤدي لا محالة إلى النهوض، مثلما نرى اليوم عند الشعوب الأسيوية التي تعلقت بمعتقداتها، وإن كانت متخلفة عن مبادئ الدين الحنيف. فالمشكل فينا وليس في معتقداتنا التي لم تحل أبدا دوننا ودون التفتح على غيرنا، إننا مطالبون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بإغناء تجربتنا وتطعيم فكرنا بما يزيد من فهمنا لما يحيط بنا من عوالم، في إطار مجتمع متماسك، تساهم كل مكوناته في إصلاحه، دون إقصاء، مجتمع متفتح على كل الحضارات وعلى كل الشعوب، لأنه موقن بأن عقيدته قادرة، كما فعلت في الماضي، على استيعاب كل جديد.

إن ديننا لم يدع في يوم من الأيام إلى الجمود، ومن أجل ذلك لم يتنكر لما جاء قبله من دعوات للخير، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"، فكيف به أن يرفض الأخذ بما فيه خير العباد، مهما كان مصدره، ما لم يكن متعارضا مع مبادئه.

وإذا كانت الحرية وسيلة لتحقيق النمو ولبناء مجتمع أفضل، كما جاء في كتابات مفكرين معاصرين مثل أرماتيا سين ArmatyaSenأو جون روولسJohn Rawls، فإنها تمثل غاية في الإسلام، في بعده الصوفي على الخصوص، غاية يصل إليها الإنسان حين يحقق عبوديته، لأن في ذلك تحررا له من كل القيود والأغلال المذكورة في الآية الكريمة المشار إليها أعلاه، وهو المقام الذي أبدع صوفية كبار من أمثال أبي طالب المكي والغزالي والقشيري ومحيي الدين بن عربي وبن عطاء الله الاسكندري وغيرهم في وصفه.

إن هذا التحرر هو الذي يمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته، ويسمو به إلى أعلى درجات الكمال التي تؤهله لحمل الأمانة ولخلافة الله في الأرض، وهو الذي يجعل منه عنصرا قادرا على الخلق والإبداع، وعلى خدمة الآخرين.



هل المغرب في حاجة إلى تقنين حرية المعتقد؟

فاعلون مدنيون يرصدون الجدل الدائر حول عودة النقاش حول دسترة حرية المعتقد

أعلنت مجموعة "الديمقراطية والحداثة"، يوم الثلاثاء 27 مارس عن مشروع "المرافعة من أجل حرية المعتقد"، وسط جدل قوي بين رافض لهذا المطلب وبين مؤيد له. أسبوعية "نفحات الطريق" تابعت النقاش الدائر حول الموضوع ورصدت مواقف الطرفين بين مؤيد ومعارض له. كما رصدت الخطة الجديدة التي يعتزم من خلالها أصدقاء نور الدين عيوش، العودة إلى فتح النقاش من جديد والمرتكزات التي يستندون عليها سواء الحقوقية منها أو الدينية. أصحاب "المرافعة" قالوا أنهم استفادوا من التجربة السابقة وأن الظروف أصبحت مواتية لطرح هذا النقاش. هل المغرب في حاجة إلى تقنين حرية المعتقد؟ سؤال طرحته الأسبوعية على مجموعة من الفاعلين، اختار بعضهم التحفظ في الإجابة على السؤال الوقت الراهن.

صفحات في التسامح

سمعت في سن مبكر أن أحد جيراننا من اليهود كان يضرب أبناءه حين يجدهم يتناولون أكلا أو شرابا خارج منزلهم في رمضان، لما يكون جيرانهم المسلمون صائمين.

ومنذ سنوات قليلة، توفي أحد أقربائنا بفرنسا، حيث كان يقطن في إحدى قرى الجنوب، توفي إثر حادثة سير مروعة في يوم 31 من شهر دجنبر، أي في اليوم الذي يحتفل فيه الفرنسيون بعيد رأس السنة.

من شدة حزن جيرانه الفرنسيين المسيحيينقرروا إطفاء الأضواء التي كانوا أشعلوها في قريتهم بمناسبة الاحتفال بعيدهم، بل وحضروا إلى منزل الفقيد في المساء، حيث جلسوا يستمعون إلى تلاوة الذكر الحكيم، بعد أن نزعوا أحذيتهم أسوة بالمسلمين.

والأمثلة لا حصر لها في بلادنا عن ذلك التعايش الذي ميز العلاقات مع الآخرين، خصوصا اليهود الذين استوطنوا المغرب منذ القديم، والذين جاءت دفعات منهم هربا من الاضطهاد الذي كانوا عرضة له في أوربا، والذي كان آخره ما تعرضوا له بالأندلس.

وقد أبرز المؤرخ اليهودي المغربي البروفسور جرمان عياش ما تمتع به اليهود من حقوق في ظل المغرب الإسلامي، مبينا أن السلاطين المغاربة عاملوهم بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، وأوصوا بالتسامح معهم، فنالوا كثيرا من الامتيازات بجهودهم ومواهبهم، وعاشوا آمنين مطمئنين على أنفسهم وأموالهم وذويهم.

يقول جرمان عياش: "بالنسبة للماضي الحقيقي، في دقائقه وتشابكاته، فإن الوثائق وحدها هي التي ستعيد إنشاءه. وقد مكنتنا الوثائق التي قمنا هنا بتوظيفها على الأقل من إعادة الأمور إلى نصابها. إنه لمن الخطأ الادعاء بأن أوربا حررت اليهودية المغربية. على العكس، كانت أوربا هي التي نسفت، على يد ممثليها النشطين في البلاد، طريقة عيش لم تكن دون شك لتستجيب لمتطلبات عصرنا، لكنها مكنت اليهود مع ذلك وخلال ألف سنة، ليس من البقاء في أدنى مستوى من العيش كالأقنان، ولكن من التمتع في حظيرة طوائفهم باستقلال ذاتي ملحوظ، كما مكنتهم من ممارسة وظائف معينة على مختلف مستويات السلم الاجتماعي، تلك الوظائف التي يحتكرونها على وجه التقريب، مما يرسي، بالنسبة لهم، القاعدة الاقتصادية للحريات التي كان قانون أهل الذمة يضمنها، من جهته، في صيغة شرعية. لكن حدث فيما بعد أن اختلقت عن قصد أسطورة اليهودي المضطهد والمطارد في المغرب الإسلامي. فبعد أن ساعدت الأسطورة في البدء القوى الأوربية على تدخل مكنها من أن تجعل من الأقلية اليهودية أداة للغزو، ثم دعامة للنظام الاستعماري، قابلها اليهود أنفسهم بالترحاب، إذ بدونها لم يكن يوجد ما يبرز تواطؤهم التلقائي أو الاضطراري مع الغزاة".

كفيل بالمدني

طالبت بتحديد نطاق تدخل «إمارة المؤمنين» للفصل بين المجالين السياسي والديني

مجموعة الديمقراطية والحداثة تطلق سلسلة مرافعاتها من أجل حرية المعتقد

قدمت مجموعة "الديمقراطية والحداثة"، يوم الثلاثاء المنصرم بأحد الفنادق الدار البيضاء، إلى وسائل الإعلام الوطنية، وثيقة "المرافعة من أجل حرية المعتقد"، وذلك إيذانا بانطلاق مسلسل الترافع أمام الفرق البرلمانية والهيئات السياسية والحقوقية والمدنية وبعض التيارات الدينية من أجل التنصيص في الدستور على مبدأ حرية المعتقد.



وأرجعت الوثيقة أسباب العودة إلى طرح النقاش من جديد، إلى صعود التعصب والدوغمائية... وظهور مجموعات تقوم مقام الدولة لتمارس شرطة الأخلاق بمحاولة فرض نظامها الأخلاقي وتصورها الضيق للدين على الجميع، و اعتبارا لما سمته الوثيقة سياق "أحداث الربيع العربي والمغاربي" الحامل لمطلب الديمقراطية ودولة القانون واحترام الكرامة البشرية والمطالب كذلك بإحدى الحريات الأساسية وهي حرية المعتقد من خلال المطالبة بالفصل بين الديني والسياسي.

كما اعتبرت الوثيقة أن تبني المغرب لدستور جديد 2011 ، الذي كان إعداده لأول مرة في تاريخ البلاد فرصة للتأصيل الدستوري، كان قاب قوسين من التنصيص الواضح على حرية المعتقد، "لولا أن المحاولة منيت بالفشل تحت ضغط تيارات محافظة ودوغمائية"، تقول وثيقة المرافعة.

ولتجاوز هذا "الإخفاق"، كما سمته الوثيقة، أعادت "مجموعة الديمقراطية والحداثة" فتح النقاش من جديد، مشيرة إلى أن الأمر يتعلق "بحرية كل واحد في التمتع بحقه في ألا يضايق أو يهدد أو يضطهد أو يحاكم لمجرد رغبته في الاختلاف عن الآخرين في اختيار قناعاته ومعتقداته والتعبير عنها".

واعترفت "المجموعة" أنه من الصعب، اليوم، في المغرب، "تكوين فكرة دقيقة عن واقع قضية حرية المعتقد من خلال معطيات إحصائية ما دام أن هذا الواقع ملموسا ومنكرا". واعتبرت أن الطابع الإشكالي المتعلق بحرية المعتقد يرتبط بسلسلة من الوقائع "المعروفة"، التي تتصل بحالات الردة واعتناق ديانات أخرى (حالات مغاربة اعتنقوا البهائية أو المسيحية) أو بحالات تتصل بحركية داخل نفس الديانة من مذهب إلى آخر (حالات مغاربة تحولوا من المذهب السني إلى المذهب الشيعي)، إضافة إلى وقائع تتصل بعدم الامتثال لأمور العبادة (الإفطار في رمضان).

وترتكز مرافعة "مجموعة الديمقراطية والحداثة"، في الجانب الحقوقي، على المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المصادق عليه من قبل المغرب والتي تنص على أن:

1. لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.

2. لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.

3. لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.

4. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة.

أما على المستوى الديني، فإن المجموعة تؤكد على أن حرية المعتقد "متجدرة" في القرآن واستدلت على ذلك بما ورد في عدد من الآيات، من بينها:

. "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي" (سورة البقرة، الآية 256)

."وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما عليك البلاغ والله بصير بالعباد" (سورة آل عمران، الآية 20)

. "ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين" (سورة يونس، الآية 99"

وأشارت "المرافعة" إلى أن الوضعية القانونية لحرية المعتقد في المغرب، تثير إشكالا، لأنها لا تحظى باعتراف قانوني، إلا أن المغرب التزم في دستوره بـ"حظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان"، لكن المرافعة اعتبرت ذلك غير كاف لأن تحقق هذا الاعتراف رهين بالتفسير الذي يعطيه المشرع والقاضي لهذا النص.

ولتحقيق أهداف المجموعة، ضمنت مرافعاتها، التغييرات الواجب إدخالها سواء في الميادين السياسية، إذ أشارت الوثيقة إلى ضرورة الإقرار والضمان الدستوريين لحرية المعتقد وضمان حياد الدولة إزاء الأديان، لكن الإصلاح، الذي تطالب به المجموعة من قبيل "تحديد نطاق تدخل "إمارة المؤمنين" بما يمكن من الفصل بين المجال السياسي والمجال الديني، اعتبر من لدن بعض الحاضرين صعب المنال والتحقق.

> **واعترفت «المجموعة» أنه من الصعب، اليوم، في المغرب، «تكوين فكرة دقيقة عن واقع قضية حرية المعتقد من خلال معطيات إحصائية ما دام أن هذا الواقع ملموسا ومنكرا».**

وبيان الأزهـــر الشريف والمثقفين عن منظومة الحريات الأساسية



يتطلع المصريون، والأمة العربية والإسلامية، بعد ثورات التحرير التي أطلقت الحريات، ذكَت وح النّهضة الشاملة لدى مختلف الفئات، إلى علماء ا ة ومفكّريها المثقفين، ي يحددوا العلاقة بين المَبادئ الكلية للشريعة الإسلامية السمحاء ومنظومة الحريّات الأساسية التي أجمعت عليها المواثيق الد ولية، وأسفرت عنها التجربة الحضارية للشعب المصري، تأصيلًا لأسسها، وتأكيـ ا لثوابتها، وتحديدًا لشروطها التي تحمى حركة التطور وتفتح آفاق المستقبل. وهي حرية العقيدة وحرية الرأي والتعبير، وحرية البحث العلمي، وحرية الإبداع الأدبي والفني، على أساس ثابت من رعاية مقاصد الشريعة الغراء، وإدراك روح التشريع الدستوري الحديث، ومقتضيات التقدم المعرفي الإنساني، بما يجعل من الطاقة الرّوحية لـ ة وقودا للنهضة، وحافزًا للتقدم، وسبيلًا للا ُقيّ المادي والمعنويّ، في جهد موصول يتسق فيه الخطاب الثقافي الرشيد مع الخطاب الديني المستنير، ويتآلفان مـ ًا في نسق مستقبلي مُثمِر، تتحد فيه الأهداف والغايات التي يتوافق عليها الجميع.

ومن هنا فإن مجموعة العلماء الأزهريين والمثـ فين المصريّين الذين أصدروا وثيقة الأزهر الأولى برعاية من الأزهر الشريف، تبعوها ببيان دَعْم حراك الشعوب العربية الشقيقة نحو الحريَة والديموقراطية، – قد

> تُعتَبر حريّةُ العقيدة ،وما يرتبط بها من حقِّ المواطنة الكاملة للجميع، القائم على المساوة التامة في الحقوق والواجبات حجرَ الزّاوية فى البناء المجتمعي الحديث،

واصلوا نشاطهم وتدارسوا فيما بينهم القواسم الفكرية المشتركة في منظومة الحريات والحقوق الإنسانية، وانتهوا إلى إقرار جملة من المبادئ والـ وابط الحاكمة لهذه الحريات، انطلاقا من متطلبات اللحظة التاريخية الراهنة، وحفاظًا على جوهر التوافق المجتمعي، ومراعاة للصالح العام في مرحلة التحول الديموقراطي، حتى تنتقل ا ة إلى بناء مؤسساتها الد ستورية بسلام واعتدال وتوفيق من الله تعالى.

وبما لا يسمحً بانتشار بعض الدعوات المغرضة، التي تتذرع بحجة الدعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للتدخل في الحريات العامة والخاصة الأمر الذي لا يتناسب مع التطور الحضاري والاجتماعي لمصر الحديثة، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد إلى وحدة الكلمة والفهم الوسطي الصحيح للدين والذي هو رسالة الأزهر الدينية ومسؤوليته نحو المجتمع والوطن.

حـــريّة العقيدة

عتَبر حريّةُ العقيدة ،وما يرتبط بها من حقّ المواطنة الكاملة للجميع، القائم على المساوةَ التامة في الحقوق والواجبات حجرَ الزّاويةِ فى البناء المجتمعي الحديث، وهي مكفولةٌ بثوابت النصوص الدّينية القطعيّة وصريح الأصول الدستورية والقانونية، إذ يقول المولى عز وجل] لاَ إِكرَ ي الدّيِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيِّ [ويقول :] فَمَنْ شَاَ فَليؤْمِن وَمَن شَاَ فَليَكْفر [، ويتر ب على ذلك تجريم أي مظهر للإكراه في الدين، أو الاضطهاد أو التمييز بسَبَبه، فلكلّ فردٍ في المجتمع أن يعتنق من الأفكار ما يشَاء، دون أن يمس حقّ المجتمع في الحفاظ على العقائد السماوية، فللأديان الإلهية الثلاثة قداستها، وللأفراد حريّة إقامة شعائرها دون عدوان علٍى مشاعٍر بعضهم أو مساس بحرمتها قولاً أو فعلاً ودون إخلال بالنظام العام .

ولما كان الوطن العربي مهبطَ الوَحي السماوي وحاضن الأديان الإلهية – كان أشـ ّ التزاما برعاية قداستها واحترام شعائرها وصيانة حقوقِ المؤمنين بها في حرية وكرامة وإخاء .

ويتر ب على حـ ق حرية الاعتقاد التسليم بمشروعية التعدد ورعاية حق الاختلاف ووجوب مراعاة كل مواطن مشاعر الآخرين والمساواة بينهم على أساس متين من المواطنة والشراكة وتكافؤ الفرص في جمَيع الحقوق والواجبات .

كما يترتب أيضًا على احترام حرية الاعتقاد رفض نزعات الإقصاء والتكفير، ورفض التوجهات التي تدين عقائد الآخرين ومحاولات التفتيش في ضمائر المؤمنين بهذه العقائد، بناء على ما استقـ ّ من نظم دستورية بل بناء على ما استقر – قبل ذلك –بين علماء المسلمين من أحكام صريحة قاطعة قرّرتها الشريعة السمحاء في الأثر النبوي الشريف : (هلا شققتَ عن قلبه) والتي قررها إمام أهل المدينة المنورة الإمام مالك والأئمة الآخرون بقوله: " إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مِئة وجه ويحتمل الإيمان منٍ وجه واحد، حملَ على الإيمان ولا يجوز حَمْله على الكفر " وقَد أعلى أئمة الاجتهاد والتشريع من شأ العقل في الإسلام، وتركوا لنا قاعدتهم الذهبية

التي تقرر أنه : " إذا تعارض العقل والنقل قُدّم العقل و ل النقل " تغليباً للمصلحة، المعتبرة وإعمَا لمقاصد الشريعة .

حرية الرأي والتعبير

حرية الرأي هي أم الحريات كلها، وتتجلى في التعبير عن الرأي تعبيـ ا حـ ا بمختلف وسائل التعبير من كتابة وخطابة وإنتاج فني وتواصل رقمي، وهي مظهر الحريات الاجتماعية التي تتجاوز الأفراد لتشمل غيرهم مثل تكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، كما تشمل حرية الصحافة والإعلام المسموع والمرئي والرقمي، وحرية الحصول على المعلومات اللازمة لإبداء الرأي، ولابد أن تكون مكفولة بالنصوص الدستورية لتسمو على القوانين العادية القابلة للتغيير. وقد استقرت المحكمة الدستورية العليا في مصر على توسيع مفهوم حرية التعبير ليشمل الـ قد البـ اء ولو كان حاد العبارة ونصت على أنه " لا يجوز أن تكون حرية التعبير في القضايا العامة مقيدة بعدم التجاوز، بل يتعين التسامح فيها" لكن من الضروري أن ننبه إلى وجوب احترام عقائد الأديان الإلهية الثلاثة وشعائرها لما في ذلك من خطورة على النسيج الوطني والأمن القومي. فليس من حق أحد أن يثير الفتن الطائفية أو النعرات المذهبية باسم حرية التعبير، وإن كان حق الاجتهاد بالرأي العلمي المقترن بالدليل، وفي الأوساط المتخصصة، والبعيد عن الإثارة مكفولاً كما سبق القول في حرية البحث العلمي.

ويعلن المجتمعون أن حرية الرأي والتعبير هي المظهر الحقيقي للديموقراطية، وينادون بتنشئة الأجيال الجديدة وتربيتها على ثقافة الحرية وحق الاختلاف واحترام الآخرين، ويهيبون بالعاملين في مجال الخطاب الديني والثقافي والسياسي في وسائل الإعلام مراعاة هذا البعد المهم في ممارساتهم، وتوخي الحكمة في تكوين رأي عام يتسم بالتسامح وسعة الأفق ويحتكم للحوار ونبذ التعصب، وينبغي لتحقيق ذلك استحضار التقاليد الحضارية للفكر الإسلامي السمح الذي كان يقول فيه أكابر أئمة الاجتهاد: "رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب" ومن ثم فلا سبيل لتحصين حرية الرأي سوى مقارعة الحجة بالحجة طبـ ا لآداب الحوار، وما استقرت عليه الأعراف الحضارية في المجتمعات الراقية .

حرية البحث العلمي

يعَدُّ البحث العلميّ الجادّ في العلوم الإنسانية والطبيعية والرياضية وغ يرها، قاطرة التقدم البشري، ووسيلة اكتشاف سنن الكون ومعرفة قوانينه لتسخيرها لخير الإنسانية، ولا يمكن لهذا البحث أن يتم ويؤتي ثماره النظرية والتطبيقية دون تكريس طاقة الأمّة له وحشد إمكاناتها من أجله. ولقد أفاضت النصوص القرآنية الكريمة في الحث على النظر والتفكر والاستنباط والقياس والتأمل في الظواهر الكونية والإنسانية لاكتشاف سننها وقوانينها، ومهدت الطريق لأكبر نهضة علمية في تاريخ الشرق، نزلت إلى الواقع وأسعدت الإنسان شرقاً وغرباً، وقادها علماء الإسـ لام ونقلوا شعلتها لتضيء عصر النهضة الغربية كما هو معروف وثابت. وإذا كان التفكير في عمومه فريضة إسلامية في مختلف المعارف والفنون كما يقول المجتهدون فإن البحث العلمي النظري والتجريبي هو أداة هذا الفكر . وأهم شروطه أن تمتلك المؤسسات البحثية والعلماء المتخصصون حرية أكاديمية تامة في إجراء التجارب وفرض الفروض والاحتمالات

واختبارها بالمعايير العلمية الدقيقة، ومن حق هذه المؤسسات أن تمتلك الخيال الخـلاق والخبرة الكفيلة بالوصول إلى نتائج جديدة تضيف للمعرفة الإنسانية، لا يوجههم في ذلك إلا أخلاقيات العلم ومناهجه وثوابته، وقد كان كبار العلماء المسلمين مثل الرازي وابن الهيثم وابن النفيس وغيرهم أقطاب المعرفة العلمية وروادها في الشرق والغرب قرو ـا عديدة، وآن الأوان للأمة العربية والإسلامية أن تعود إلى سباق القوة وتدخل عصر المعرفة، فقد أصبح العلم مصدر القوة العسكرية والاقتصادية وسبب التقدم والتنمية والرخاء، وأصبح البحث العلمي الحر مناط نهضة التعليم وسيادة الفكر العلمي وازدهار مراكز الإنتاج إذ تخصص لها الميزانيات الضخمة، وتتشكل لها فرق العمل و تقترح لها المشروعات الكبرى، وكل ذلك مما يتطلب ضمان أعلى سقف للبحث العلمي والإنساني . وقد أوشك الغرب أن يقبض بيديه على كل تقدم علمي وأن يحتكر مسيرة العلم لولا نهضة اليابان والصين والهند وجنوب شرقي آسيا التي قدمت نماذج مضيئة لقدرة الشرق على كسر هذا الاحتكار، ولدخول عصر العلم والمعرفة من أوسع الأبواب، وقد آن الأوان ليدخل المصريون والعرب والمسلمون ساحة المنافسة العلمية والحضارية، ولديهم ما يؤهلهم من الطاقات الروحية والمادية والبشرية وغيرها من شروط التقدم في عالم لا يحترم الضعفاء والمتخلفين .

حرية الإبداع الأدبي والفني

ينقسمُ الإبداع إلى إبداع علمي يتصل بالبحث العلمي كما سبق، وإبداع أدبي وفني يتمثل في أجناس الأدب المختلفة من شعر غنائي ودرامي، وسرد قصصي وروائي، ومسرح وسير ذاتية وفنون بصرية تشكيلية، وفنون سينمائية وتليفزيونية وموسيقية، وأشكال أخرى مستحدثة في كل هذه الفروع.

والآداب والفنون في جملتها تستهدف تنمية الوعي بالواقع، وتنشيط الخيال، وترقية الإحساس الجمالي وتثقيف الحواس الإنسانية وتوسيع مداركها وتعميق خبرة الإنسان بالحياة والمجتمع، كما تقوم بنقد المجتمع أحيانًا والاستشراف لما هو أرقى وأفضل منه، وكلها وظائف سامية تؤدي في حقيقة الأمر إلى إثراء اللغة والثقافة وتنشيط الخيال وتنمية الفكر، مع مراعاة القيم الدينية العليا والفضائل الأخلاقية .

ولقد تميزت اللغة العربية بثرائها الأدبي وبلاغتها المشهودة، حتى جاء القرآن الكريم في الذروة من البلاغة والإعجاز، فزاد من جمالها وأبرز عبقريتها، وتغـ ت منه فنون الشعر والنثر والحكمة، وانطلقت مواهب الشعراء والكتّاب – من جميع الأجناس التي دانت بالإسلام ونطقت بالعربية – تبدع في جميع الفنون بحرية على مر العصور دون حرج، بل إن كثيرًا من العلماء القائمين على الثقافة العربية والإسلامية من شيوخ وأئمة كانوا هم من رواة الشعر والقصص بجميع أشكاله، على أن القاعدة الأساسية التي تحكم حدود حرية الإبداع هي قابلية المجتمع من ناحية، وقدرته على استيعاب عناصر التراث والتجديد في الإبداع الأدبي والفني من ناحية أخرى، وعدم التعرض لها ما لم تمس المشاعر الدينية أو القيم الأخلاقية المستقرة، ويظل الإبداع الأدبي والفني من أهم مظاهر ازدهار منظومة الحريات الأساسية وأشدها فعالية في تحريك وعي المجتمع وإثراء وجدانه، وكلما ترسخت الحرية الرشيدة كان ذلك دليـ على تحضره، فالآداب والفنون مرآة لضمائر المجتمعات وتعبير صادق عن ثوابتهم ومتغيراتهم، وتعرض صورة ناضرة لطموحاتهم في مستقبل أفضل، والله الموفق لما فيه الخير والسداد.



> حرية الرأي هي أم الحريات كلها، وتتجلى في التعبير عن الرأي تعبيرًا حرًّا بمختلف وسائل التعبير من كتابة وخطابة وإنتاج فني وتواصل رقمي



أبيض أسود

خالد المختاري

لكم دينكم ..

طفت على السطح، منذ أيام خلت، دعوات متكررة تهم ضرورة التنصيص دستوريا على "الحق في حرية المعتقد". وهي دعوات انبرت للدفاع عنها مجموعة من الفعاليات الجمعوية، ترى أن الوقت قد حان لتطبيق مضمون المادة 18 من العهد الدولي لحقوق الإنسان، الذي ينص على "أن لكل فرد الحق في حرية الفكر والمعتقد الديانة"، وهو الحق الذي يتضمن حرية تغيير الدين، وممارسته في الأماكن العامة.

حقا، لم يعد أحد يستغرب مثل هذه الدعوات في بلادنا، والترويج لها من قبل فاعلين جمعويين وسياسيين القاسم المشترك بينهم، الحرص على "تغريب" المغرب، واجتثاثه من جدوره الروحية والدينية والثقافية. سيما أن الجميع اليوم يبدو مزهوا ومدفوعا بربيع الاحتجاجات، كما لو أن هناك خوفا من انتهاء صلاحية المطالب بمجرد خفوت جذوة التدافعات.

ظاهريا، تبدو الدعوة نبيلة، لأنها تجعل بلادنا الراكضة دوما نحو التميز، ولو على حساب ثوابتها الأساسية، في خضم السجال الحقوقي الذي تشهده العديد من بلدان العالم. لكن المتأمل في توقيت الدعوة، وسياقها، يلمس فيها نفسا يبتعد عن المبتغى الحقوقي، ويقترب من المنحى الفوضوي.

فهل يدرك هؤلاء الدعاة للاتدين أو حرية المعتقد والديانة، أن مثل هذه الدعوات لا تساعد في توسيع هامش الحرية كما يتوهمون، بل في زرع الفتنة، وخلق مساحات إضافية لانتعاش التطرف؟

وهل يدرك هؤلاء أن المغاربة منذ ما يزيد عن 14 قرنا، يخوضون صراعا متواصلا من أجل ترسيخ قيم الدين الإسلامي، وأن مثل هذه الأفكار المتدثرة بلبوس الحرية وحقوق الإنسان ستجعل من كل المغاربة معارضين لكل مشروع حداثي جدي يساهم في تطوير البلاد والعودة بالنفع الحقيقي على العباد؟

وأخيرا وليس أخرا، هل أنهى المجتمع المغربي كل قضاياه الحيوية من إصلاحات في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليعالج قضية حرية المعتقد؟

إن طرح الموضوع اليوم اشبه بمن يبحث عن قطف الثمار قبل نضجها، كما أن المغاربة الذين اختاروا عن وعي معتقدهم وديانتهم، ورسخوها على مدى قرون ليسوا على استعداد لطمس هويتهم، الدينية والروحية من أجل أن يكونوا تلاميذ نجباء للغرب، الذي يعيش اليوم أزمة روحية عميقة، لم تستطع كل التنظيرات ولا البدائل التي تقدمها الدولة أن تجد حلولا لها.

ففي الوقت الذي نلاحظ فيه إقبالا كبيرا على الإسلام وعلى التدين عموما، في العالم الغربي، نجد اليوم في المغرب من ينادي بضرورة جعل الدين اختياريا، بل والسماح لمن يريد أن يغير ديانته، والمقصود هنا صراحة ومداورة الدين الإسلامي، أن يعلنها دونما خوف من العقاب. مما يمكن اعتباره نوعا من التجرأ على موضوع شديد الحساسية والخطورة.

إن الحكمة تقتضي اليوم أن يكون موضوع انشغالات المغاربة مرتبطا أساسا بتحسين وتطوير بلادهم، في مجالات الصحة والتعليم والثقافة وغيرها من المجالات الحيوية، أما التدين فأمر محسوم، لأن عقيدة المغاربة ثابتة ولم تفلح كل أشكال الاستعمار قديمها وحديثها، في النيل منها.

لقد اختار المغاربة الإسلام دينا، والأشعرية عقيدة، والمالكية مذهبا، والتصوف سلوكا. فلكم دينكم...

نور الدين عيوش في حوار ساخن مع "نفحات الطريق"

المغرب بحاجة إلى الإقرار بحرية المعتقد لحماية الدين من السياسة



«الزاوية البودشيشية تؤمن بالإسلام المعتدل والمنفتح المبني على التقارب والتسامح والابتعاد عن الكراهية»

هل المغرب في حاجة إلى تقنين حرية المعتقد؟ سؤال حملته "نفحات الطريق" إلى نور الدين عيوش، عضو مجموعة "الديمقراطية والحداثة" وأحد أبرز المدافعين عن الإقرار الدستوري لحرية المعتقد وذلك على هامش الندوة الصحفية التي عقدتها المجموعة يوم الثلاثاء 27 مارس الجاري بالدار البيضاء. وقال عيوش أن الوقت قد حان لإعادة طرح هذا النقاش من جديد وأن المغرب بحاجة إلى هذه الخطوة الديمقراطية.



قلتم إن المحاولة الأولى بشأن إقرار حرية المعتقد في الدستور الجديد أجهضتها قوى محافظة، لماذا العودة من جديد لهذا النقاش بعد التعديل الدستوري؟

إذا ما سلمنا بالفشل ورضخنا لواقع تلك القوى فلن تتقدم هذه البلاد أبدا، كنا دائما نقول إن الفشل الذي تحدثت عنه هو فشل لكل فعاليات المجتمع المدني والأحزاب التقدمية وكل الديمقراطيين بهذا البلد. لدينا الآن كل الوقت لإعادة صياغة هذا المشروع وفق أسس جديدة وبأسلوب جديد يشارك فيه الجميع، على اعتبار أن القضية مركزية وتهم كل المغاربة، ولا مجال لإقصاء أي طرف من النقاش حتى من يعارضنا في المبدأ.

ليس من حقنا التعامل بمنطق الإقصاء أو اختيار حلفائنا في حمل هذا المشروع المجتمعي، بل سنفتح النقاش مع الجميع لأننا استفدنا من التجربة الأولى التي لم تأخذ وقتها الكافي في الإعداد، والتي كانت بالرغم من ذلك على مقربة من إقرار مبدأ حرية المعتقد في دستور فاتح يوليوز، قبل أن تتدخل في آخر لحظة القوى التي تحدثنا عنها لحذفه من مشروع الوثيقة الدستورية التي عرضت على الاستفتاء الشعبي. خلاصة القول إننا اليوم نمتلك رؤية وأفكارا واستراتيجية جديدة يساهم فيها الجميع.

هل تظن أن المغرب في ظل المناخ السياسي العالمي والوطني الحالي بحاجة إلى تقنين حرية المعتقد؟

بكل ثقة أقول لك، إن الوقت مناسب لتقنين حرية المعتقد، والمغرب بحاجة إلى هذه الخطوة الديمقراطية المهمة، لحماية الدين من السياسة والفصل بين المجالين، نحن بحاجة، الآن، إلى توضيح هذا الأمر وإبعاد الدين عن الاستغلال السياسي، لأن المغاربة يريدون دينهم مستقلا عن السياسة ويمارسونه بكل حرية بعيدا عن القيود. لقد حان الوقت لطرح هذه الإشكالية المركزية على كل فئات الشعب المغربي لأنها في صالح الإسلام والمسلمين وتقدم هذا البلد كذلك.

ماذا سيجني المغرب بشكل مباشر وملموس من إقراره لحرية المعتقد، على الصعيدين السياسي والاقتصادي وغيرهما؟

ما يعيشه المغرب من مشاكل، مثل ما حصل مع اغتصاب البنت القاصر أمينة الفيلالي التي انتحرت في العرائش، يظهر أن القوانين المعمول بها وبدلا من معاقبة الجاني فإنها جعلته يفلت من العقاب، لأنها قوانين بنيت على أرضية دينية غير حقيقية، كذلك في المغرب هناك أقليات من المجتمع متشبثة بالمذهب الشيعي أو غيره يجب أن نحترمهم، وعلى الدولة أن تحترم الجميع باختلاف مذاهبهم وأفكارهم. اقتصاديا، هناك أفكار مغلوطة تدعو إلى اقتصاد إسلامي، وهذا خطأ، فالإسلام شيء والاقتصاد شيء آخر، الحرية الاقتصادية هي الطريق نحو ازدهار الدولة وانفتاحها. كذلك بإمكان حرية المعتقد أن تساهم في توسيع مجال حرية التعبير

ليس من حقنا التعامل بمنطق الإقصاء أو اختيار حلفائنا في حمل هذا المشروع المجتمعي، بل سنفتح النقاش مع الجميع

والصحافة، والحد من الخطوط الحمراء. على العموم، المغرب سيجني الشيء الكثير من إقراره لحرية المعتقد.

هناك من أرجع سبب فشل التجربة الأولى إلى كونها كانت نخبوية ولم تكن منفتحة على كل مكونات الشعب المغربي، فهل استفاد اللوبيينغ الجديد من الدرس السابق، لينفتح على قوى جديدة، ومن هي هذه القوى؟

أنا متفق معك أن غالبية المشاريع من هذا القبيل يغلب عليها الطابع النخبوي بحكم تبنيها من طرف فاعلين مدنيين أو سياسيين، بعيدا عن الفئات الشعبية، وهذا خطأ كبير، يجب الانفتاح على كل القوى وإذا ما أردنا طرح مشكل أو مبدأ ما فلا يجب حصره في دائرة ضيقة بين المؤيدين والمؤمنين به، بل يجب طرحه مع الجميع ومع حتى الأفكار المناهضة لنا، لتبادل الأفكار والاستفادة من أجل ترميم وإصلاح المشروع. سنطرح الموضوع على أطراف اقتصادية، ثقافية، سياسية، إسلامية، برلمانية، حكومية وغيرها.

ألا يعود سبب فشل مشروعكم الأول أيضا إلى تشتت التيار الحداثي وغياب ثقافة المشروع المشترك عند هذا التيار؟

صحيح، هناك صراع داخل هذا التيار بين تيارات داخلية تتبادل الاتهامات بدلا من توحيد الرؤية، وكل فئة تسعى إلى الانفراد بالمشروع. وهذا خطأ استراتيجي لابد من أن ننتبه إليه، لأن هناك فئات أخرى في المجتمع لها من الأفكار والإمكانيات ما يخدم قضية حرية المعتقد بشكل جد إيجابي. سيتقوى التيار الحداثي في المغرب عندما ينفتح على الجميع ويجعل من مشروعه قضية مجتمعية يعبأ لها الجميع بعيدا عن منطق الصراع السياسي والإيديولوجي.

في نظرك، أي دور للزوايا بالمغرب في هذا النقاش الوطني؟

للزوايا دور مهم وكبير، ليست كلها، بعضها بإمكانها أن تغني النقاش كما هو الشأن بالنسبة لزاوية البودشيشيين للشيخ حمزة، التي أنا شخصيا أحترمها وأظن أنها تلعب دورا كبيرا في المجتمع بالنظر لعدد أتباعها بالمغرب وخارجه، وخاصة المكانة التي تحظى بها الزاوية ويحظى بها الشيخ حمزة في نفوس المغاربة، لأنها زاوية تؤمن بالإسلام المعتدل والمنفتح المبني على التقارب والتسامح والابتعاد عن الكراهية والصراع. من هنا تأتي أهمية الزاوية البودشيشية في هذا الموضوع إلى جانب جماعات أخرى، علينا أن نستمع للأطراف المحترمة التي لها قاعدة شعبية وتسعى لتنمية البلاد، وليس إلى الجهات التي تحرض على الفتنة وتحركها خلفيات غير محترمة.



حرية المعتقد في الصحافة الوطنية

دعوات إلى تعديل الدستور وتضمينه حرية المعتقد

الخلفي: ديباجة الدستور نصت على حظر التمييز على أساس عقدي

دعا المشاركون في ندوة دولية حول حرية المعتقد إلى تعديل الوثيقة الدستورية لتضمينها التنصيص على «الحق في حرية المعتقد». وقال نور الدين عيوش، عضو مجموعة الديمقراطية والحداثة، المنظمة لندوة حول «المرافعة من أجل حرية المعتقد بالمغرب»، أخيرا، بالبيضاء، إن الدستور المعدل «ولو أنه تضمن التنصيص على حرية الفكر والرأي والتعبير والإبداع والنشر، لم يشر بتاتا إلى حرية المعتقد»، مؤكدا أنه «تم سحب هذه العبارة من النسخة الأولية للدستور».

وأضاف عيوش أن اللجنة الملكية الاستشارية لمراجعة الدستور «فشلت في تحقيق حلمنا بالتنصيص دستوريا على حرية المعتقد في مشروع الدستور»، قائلا إن التسريبات التي أطلقها بعض أعضائها «جعلتنا نحلم، ولو لوقت وجيز، بأنه سيتم التنصيص على هذه الحرية». وقال إن النسخة النهائية لمشروع الدستور والتي تلاها المستشار الملكي محمد المعتصم «شكلت خيبة كبيرة لكل الديمقراطيين، والذين كانوا ينتظرون أن تنص على حرية المعتقد». وأكد أن بضعة أيام فقط كانت كافية «لخصوم حرية المعتقد لحذف الفصل الذي ينص على ذلك، وتحطيم أملنا في وضع وثيقة دستورية شجاعة ببلد مسلم»، قبل أن يعود لتعريف حرية المعتقد، طبقا للمادة 18 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي تقول «إن لكل فرد الحق في حرية الفكر والمعتقد والديانة، وهو حق يتضمن حرية تغيير الديانة أو المعتقد، علاوة على حرية ممارستهما، في الفضاءات العامة كما الخاصة».

وأشار إلى أن هذا اللقاء الدولي، والذي عرف مشاركة أساتذة وباحثين ومهتمين بمجال حرية المعتقد من كل من تركيا وتونس والسنغال والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، يسعى إلى إعداد مرافعة من أجل حرية المعتقد «سيتم رفعها إلى كل من الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية، كما سنعمل على أرض الواقع لنكون قوة اقتراحية بجانب صناع القرار من أجل التنصيص على حرية المعتقد ضمن أسس الدولة الديمقراطية». مبرزا أن هذه الندوة تتوج ثلاثة لقاءات تم عقدها مع نشطاء جمعويين بوجدة ومراكش وأكادير، كما تسعى إلى استعراض تجارب البلدان المشاركة فيها.

من جهته، دعا كمال لحبيب، رئيس مجموعة الديمقراطية والحداثة، إلى إجراء تعديل دستوري بما يكفل التنصيص على حرية المعتقد وحمايتها، محذرا من النكوص عن المكتسبات التي تم تحقيقها، كما تطرق إلى تعرض الفتاة أمينة الفيلالي للاغتصاب، معبرا عن أمله في «تغيير القوانين التي تلزم القاصرات بتزوج مغتصبيهن»، وقال إن هذا الأمر «بربرية ينبغي وضع حد لها»، وخاطب مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق باسم الحكومة، الذي حضر بدوره هذه الندوة الدولية، قائلا «عليك إبلاغ هذه الرسالة إلى رئيس الحكومة».

وفي السياق ذاته، قال الخلفي إن موضوع حرية المعتقد «يظل من القضايا التي نحتاج إلى تعميق الحوار حولها»، واعتبر أن «ديباجة الدستور تنص على حظر كل أشكال التمييز على أساس المعتقد، خلافا لما يشاع عن أن الدستور أهمل هذا الجانب». وأكد أنه خلال مراحل مراجعة الدستور «نشأ سوء فهم كبير حول حرية المعتقد، وهو الأمر الذي أعتقد أنه لا يخدم مسلسل الديمقراطية الذي انخرطت فيه البلاد».

ودعا إلى تجاوز جزء كبير من سوء الفهم هذا والانطلاق من الفقرة الواردة في ديباجة الدستور والتي تحظر التمييز على أساس المعتقد»، مشددا على أن الدستور لم «يتضمن أي تراجع كما يحاول البعض أن يروج، نعم كانت هناك قضايا خلافية، لكن تم التعامل معها بناء على معطيات مسربة وليس استنادا إلى وثيقة مكتوبة»، في إشارة إلى التسريبات التي كانت تقول إنه تم التنصيص على حرية المعتقد قبل التراجع عنها بعد ضغوط من بعض الأطراف الحزبية. وأبرز أن المراجعة الدستورية «هيمن عليها ما هو سياسي، أي كل ما يرتبط بالدولة واستقرارها واستمراريتها، أكثر من الأبعاد الفكرية والثقافية».

وقال الخلفي إنه «لا يمكن لأي أحد معارضة حرية المعتقد»، وأشار إلى الدين الإسلامي الذي ينص في إحدى الآيات القرآنية على أن «لا إكراه في الدين»، علاوة على الآية القرآنية التي تقول «ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»، وأضاف أنه «لا يمكن لأحد أن يشق على إنسان في اعتناق عقيدة ما».

محمد أرحمني
الصباح: 23 - 03 - 2012

رجل الأعمال «نور الدين عيوش» يدعو إلى العلمانية لتغيير ركائز في الهوية المغربية

أوصى المشاركون في اللقاء الدولي، الذي نظمته «مجموعة الديمقراطية والحداثة» يومي الجمعة 16 والسبت 17 مارس 2012 بالدار البيضاء، بالإجماع «بتشكيل ما أسموه لوبي حداثي ضاغط على البرلمان والحكومة من أجل إقرار حرية المعتقد دستوريا». وخرج اللقاء، الذي لم يخف المشاركون فيه تخوفهم من الفشل حين النزول إلى الشارع، بعدد من التوصيات يتوقع أن تثير ردود فعل قوية من طرف العلماء والدعاة والحركات الاسلامية وعموم المواطنين.

وقال نور الدين عيوش، رئيس المجموعة، في كلمته الختامية التي أعقبت جلسة قراءة التوصيات، أن إقرار حرية المعتقد في النص الدستوري وتنزيلها ضمن القانون الجنائي، القانون المدني، مدونة الأسرة، وكل القوانين التنظيمية، يتطلب من «جبهة الحداثة بالمغرب» النزول للشارع والتواصل المباشر مع الشعب.

وأضاف عيوش» على تيار الحداثة استغلال 50 ألف جمعية مدنية موجودة في المغرب، والنزول إلى الأحياء والعالم القروي». مضيفا، « كما علينا استغلال جمعيات القروض الصغرى وزبنائها لا سيما النساء في سبيل الترويج للمشروع، والمرافعة لضمان إقرار حرية المعتقد، وتنزيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. كل ذلك، وفق عيوش، انسجاما مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

وخرج اللقاء الدولي، الذي رعته السفارة البريطانية وشهد حضور ممثل منظمة «هيومن رايتش ووتش»، بعدد من التوصيات حاولت رسم علاقة حقوق المرأة والدين، والدعوة إلى إعادة النظر في كل الترسانة القانونية الوطنية على أساس بنائها وفق مبدأ المواطنة وليس على قاعدة العقيدة. وإعادة النظر في بنود مدونة الأسرة الخاصة بالزواج بضرورة التأكيد على أن المرأة المسلمة من حقها الزواج من غير المسلم.و إقرار حق المرأة في الإجهاض. و تجنبت التوصيات الخوض في قضية الإرث و تقاسمه بين المرأة والرجل، وركزت على منهجية وصيغ إقرار هذا الحق دون خلق، ما سماه اللقاء، استفزازا لمشاعر الشعب المغربي.

وفيما يخص فصل السلط السياسية والدينية، طالب المشاركون بحيادية الدولة اتجاه كل الأديان، مع فصل نهائي للدائرة السياسية عن الدائرة الدينية. وأوصى المشاركون في هذا السياق، بإعادة النظر في كل القوانين وإدخال تعديلات جوهرية في المقررات الدراسية في اتجاه إدخال ما أسموه نصوصا «تنويرية».

وفي الجلسة الافتتاحية للقاء نبه مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، أنه يجب التمييز بين حرية المعتقد على المستوى الفردي وحرية المعتقد في الفضاء العام. وأضاف الخلفي أن مقاربة حرية المعتقد على مستوى الفضاء العام يستوجب خلق نقاش عام حوله للوصول إلى صيغ تستجيب للمقومات التي أجمع عليها المغاربة. وأعطى الخلفي نموذجا بحملات التنصير، حيث يعمد المشرون الذين تم إيقافهم مثلا سنة 2010 إلى فرض دين معين على الناس.

وفيما أصر المشاركون في اللقاء على أن معركة « دسترة حرية المعتقد وتنزيل مقتضياته على كل التشريعات انطلقت»، طرحت تساؤلات في صلب النقاشات داخل الورشات من مثل: ما السياق العام والخاص لفتح هذه المعركة؟ لماذا تم الاسترشاد بتجارب الولايات المتحدة الأمريكية، السنيغال، فرنسا، تركيا، تونس ولم يتم النظر في تجارب مخالفة؟ وهل فعلا سيلتزم أصحاب المشروع المتكتلون في مجموعة « الديمقراطية والحداثة» بما يمكن أن تسفر عليه معركة النزول إلى الشارع في حالة انتصر الطرف الآخر المختلف معهم؟

هبة بريس: 19 - 03 - 2012



مجموعة الحداثة تستنجد بالقرآن في مرافعتها لأجل حرية المعتقد

استنجدت مجموعة الحداثة والديمقراطية في مرافعتها لأجل حرية المعتقد بالنص الديني في سعي منها للتأكيد على عدم تعارض مشروعها لدسترة حرية المعتقد مع الإسلام دين الدولة الرسمي. واستندت المرافعة التي قدمتها مجموعة «الحداثة والديمقراطية» في ندوة صحفية عقدت بالدار البيضاء أمس، إلى عدد من النصوص من القرآن في محاولة لإعطاء الشرعية لمعركتها، منها الاحتجاج بالآية 256 من سورة البقرة التي جاء فيها « لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي». وأيضا الآية 29 من سورة الكهف « وقل الحق من ربكم فمن شاء فليومن ومن شاء فليكفر». والآية 99 من سورة الكهف» ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا ؤمنين».

وطرحت عناصر المرأفعة محاولة من أصحابها التأكيد على عدن تعارض مسألة حرية المعتقد مع الإسلام، حيث تم التأكيد على أن «حرية المعتقد ستخدم الإسلام السمح المنفتح على العصر»، معتبرين من جهة أخرى، أن قضية دسترة حرية المعتقد « بشكل صريح» تمثل قضية مركزية في مغرب اليوم. وقال نور الدين عيوش رئيس مجموعة الحداثة والديمقراطية ، في ما يشبه الحسرة، لقد كانت تفصلنا على دسترة حرية المعتقد خمسة أيام إبان إقرار مشروع دستور2011. مضيفا: لقد تدخلت جهات قبل الصيغة النهائية ليتم حذف بند حرية المعتقد من المشروع المقدم للمغاربة. وقال عيوش، على كل الديمقراطيين تشكيل لوبي ضاغط لمواصلة المعركة. وعن سؤال حول تغييب العلماء في هذا المشروع، أجاب لحبيب كمال «محرك» المجموعة ، أن المعركة ليست فقهية وإنما هي معركة مجتمعية، وبالتالي من منظوره المقاربة يجب أن تستند لما أقره الدستور من الاستناد للعرائض وتشكيل لوبي للضغط على البرلمان والحكومة لربح المعركة. معتبرا أن إدخال العلماء في النقاش» قد يحرف مساره وأهدافه».

وعن سؤال ل «التجديد» بخصوص الأرضية التي سيستند عليها مجموعة الحداثة والديمقراطية كمرجعية، أكد عيوش، على أن معركة حرية المعتقد يجب أن تستند إلى ثلاث مرجعات: أولا، المرجعية الكونية. ثانيا، دستور 2011، ثالثا، ما جاء به القرآن من تعاليم. وأردف قائلا: ليس هناك تعارض بين المرجعيات الثلاث في عمقها. فيما أعتبر لحبيب كمال «السؤال ملغوم» معتبرا أن الإشكال ليس بين الديني واللاديني بل الإشكال مطروح حتى داخل الإسلام ذاته، وكمثال أورد لمشكلة ما سماهم «الشيعة المغاربة».

واعترف عيوش إثناء الندوة الصحفية بأم عدد من الدول الأوروبية ليس في دستورها حرية المعتقد. كما أن هناك دول كالجزائر مثلا يتضمن دستورها بند حرية المعتقد لكن مفعولها على أرض الواقع غير موجود.

علي الباهي
التجديد: 28 - 03 - 2012

في تقرير جديد للمجلس الأعلى للحسابات قدم إلى الملك محمد السادس

360 مسؤولا عموميا أمام المحاكم المالية و13 قضية فساد أمام القضاء

13 حزبا لم يقدموا تقاريرهم المالية و5 ملايير مصاريف غير مبررة

سعيد العجل

أعلن المجلس الأعلى للحسابات، في تقريره السنوي الجديد، الذي قدمه رئيس المجلس أحمد الميداوي إلى الملك محمد السادس، أن عمليات الافتحاص، التي قام بها قضاة المجلس برسم سنة2011، بلغت 120 مهمة على مستوى مرافق الدولة والمقاولات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وسجل التقرير، الذي قدمه المجلس إلى الملك محمد السادس، تراخيا في التعاطي مع تدبير الميزانية والذي تجسد في الارتفاع المتواصل لعجز الحسابات العمومية، وخلص التقرير إلى أن مستوى المديونية العمومية قد يستفحل إذا ما استمرت الدولة في الإنفاق بشكل لا يتناسب مع مواردها وإمكاناتها المالية المتاحة.

وسجل التقرير ضعف الاستجابة لحد الآن لمتطلبات المردودية وفعالية الإنفاق العمومي ولجودة الإنفاق بشكل عام. ويتجلى ذلك، حسب التقرير، في صرف نفقات لا تستجيب بالضرورة بشكل كاف لانتظارات المواطنين سواء كانوا دافعي ضرائب أو مستعملي المرفق العمومي.

وأكد التقرير أن من شأن هذه الاختلالات أن تؤثر سلبا على انسجام العمل في القطاع العام وتؤدي إلى عدم وضوح الرؤية في هذا القطاع.

13 دعوى قضائية تستوجب عقوبات جنائية

قام المجلس الأعلى للحسابات خلال سنة 2010 برفع 13 قضية تتعلق بأفعال يظهر أنها تستوجب عقوبات جنائية إلى وزير العدل، كما تم تحريك 24 قضية جديدة في مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية أمام المجلس الأعلى للحسابات و83 قضية أمام المجالس الجهوية. ويبلغ عدد الأشخاص المتابعين من طرف النيابة العامة أمام المحاكم المالية خلال سنة 2010 في مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية ما مجموعه 360 مسؤولا، علما أن نظام العقوبات في هذا المجال لا يقتصر على الغرامات، وإنما يشمل، كذلك، إرجاع مبالغ الخسارة المالية التي تحملها الجهاز العمومي وتسبب فيها مرتكب المخالفة..

> خلاص التقرير إلى أن مستوى المديونية العمومية قد يستفحل إذا ما استمرت الدولة في الإنفاق بشكل لا يتناسب مع مواردها وإمكاناتها المالية المتاحة.

ويتوزع المسؤولون المتابعون خلال سنة 2010 ما بين 134 مسؤولا بمرافق الدولة و92 بالمؤسسات العمومية و57 بالجماعات المحلية و39 ينتمون إلى شركات تابعة للدولة. وبلغت نسبة الملفات التي تمت تصفيتها خلال سنة 2010 حوالي 60 في المائة، في حين واصل المجلس مسطرة التحقيق في 131 ملفا وتم عقد 82 جلسة استماع.

كما قررت النيابة العامة بالمجلس حفظ 6 قضايا، وذلك لعدم وجود أساس قانوني أو واقعي لتحريك المتابعة، بالإضافة إلى ذلك وضعت النيابة العامة استنتاجاتها بشأن 40 تقريرا التي أحيلت لها من طرف المستشارين المقررين على إثر التحقيقات التي كلفوا بها.

وعمد المجلس من خلال تقريره النهائي المنشور في الجريدة الرسمية إلى انتقاء 60 ملخصا من أصل 120 تقريرا. ومن جانب آخر، بلغ عدد التصريحات الإجبارية على الممتلكات ما مجموعه 15078 تصريحا، أما على صعيد المجالس الجهوية فقد تلقت 79.975 تصريحا، ليصل مجموع التصاريح المودعة لدى المحاكم المالية 95.053 تصريحا.

فحص حسابات الأحزاب

بلغ عدد الأحزاب التي قدمت تقاريرها المالية 21 حزبا من أصل 34 حزبا مرخصا لها بصفة قانونية، منها 13 حزبا أدلوا بحساباتهم في الأجل القانوني وثمانية أحزاب أدلوا بعد انصرام الأجل، فيما لم يقدم 13 حزبا حساباتهم المالية إلى المجلس. وسجل قضاة المجلس أن هناك تباينا كبيرا في شكل ومضمون الحسابات السنوية المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية وفي مدى احترامها للقواعد المحاسبية الجاري بها العمل في المملكة.



وقد تم حصر الموارد المالية الإجمالية للأحزاب الـ 21 في مبلغ 236،19 مليون درهم. وشكل الدعم الممنوح من طرف الدولة والمخصص لتمويل الحملات الانتخابية أهم مورد مالي بالنسبة للأحزاب السياسية حيث بلغ 136،80 مليون درهم، متبوعا بالدعم العمومي السنوي الممنوح للأحزاب بمبلغ 50 مليون درهم.

واستفادت 8 أحزاب (وهي حزب الحركة الشعبية والاستقلال والاتحاد الاشتراكي والتجمع الوطني للأحرار والعدالة والتنمية والاتحاد الدستوري والأصالة والمعاصرة والتقدم والاشتراكية) من مبلغ يصل إلى 50 مليون درهم. وبينت عملية الافتحاص أن النفقات المصرح بها من طرف هذه الأحزاب هو 104 ملايين درهم. وحدد المبلغ الإجمالي للنفقات بوثائق مبررة في مبلغ 47،51 مليون درهم، أي بنسبة 45،67 في المائة من مجموع النفقات المصرح بها، في حين وصل المبلغ الإجمالي للنفقات غير المبررة أو المبررة بشكل غير كاف ما قدره 56،51 مليون درهم.

جلالة الملك يعطي بالنواصر انطلاقة إنجاز مشروعين للسكن الاجتماعي



أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الجمعة، بالجماعة الحضرية دار بوعزة (إقليم النواصر)، انطلاقة أشغال إنجاز مشروعين مندمجين للسكن الاجتماعي (250 ألف درهم للوحدة)، بتكلفة إجمالية تبلغ 685 مليون درهم.

وبهذه المناسبة، قدمت لجلالة الملك شروحات حول مشروعي "جوهرة الرحمة" و"مفتاح الخير" اللذين يتضمنان 1874 سكنا اجتماعيا و72 سكنا متوسطا و24 محلا تجاريا والعديد من التجهيزات العمومية للقرب.

وتبلغ التكلفة الإجمالية لمشروع "جوهرة الرحمة"، الذي يمتد على مساحة 5ر3 هكتار، 350 مليون درهم. ويتضمن 778 وحدة للسكن الاجتماعي وأربع محلات تجارية ومدرسة ابتدائية عمومية، ومركزا اجتماعيا-تربويا وحماما وقاعة للرياضة، إضافة إلى تهيئة فضاءات خضراء. وتستغرق أشغال إنجاز المشروع 12 شهرا، وسيستفيد منه 4000 شخص.

أما مشروع "مفتاح الخير"، الذي يمتد على مساحة إجمالية تبلغ 6 هكتارات، فيتضمن تشييد، في ظرف 26 شهرا، 1096 وحدة للسكن الاجتماعي و72 وحدة سكنية متوسطة، إضافة إلى 20 محلا تجاريا.

ويتضمن هذا المشروع، الذي تبلغ تكلفته 335 مليون درهم، بناء مجموعة من المرافق العمومية (مدرسة ابتدائية، مركز اجتماعي-تربوي ومستوصف وعدد من تجهيزات القرب).

ومن شأن هذين المشروعين السكنيين المندمجين أن يساهما في امتصاص العجز السكني بإقليم النواصر، كما سيمكنان الطبقات المعوزة أو الأسر ذات الدخل المحدود من الحصول على سكن لائق بشروط تفضيلية.

ويأتي إعطاء انطلاقة هذين المشروعين الهامين في إطار إنجاز البرنامج الوطني للسكن الاجتماعي (250 ألف درهم للوحدة) على مستوى جهة الدار البيضاء الكبرى، والذي رصد له غلاف مالي يبلغ 35.4 مليار درهم.

ومن شأن هذين المشروعين السكنيين المندمجين أن يساهما في امتصاص العجز السكني بإقليم النواصر.

وعلى مستوى بلدية دار بوعزة، عرف هذا البرنامج وتيرة إنجاز مرتفعة حيث تم الترخيص خلال سنة 2011 لإنجاز 10 مشاريع كبرى ستوفر، عند إنجازها، 17509 وحدة سكنية، منها 12627 وحدة للسكن الاجتماعي (250.000 درهم للوحدة)، في حين تتوزع باقي الوحدات السكنية ما بين شقق الاندماج الاجتماعي (1140 شقة) والبقع المخصصة للفيلات الاقتصادية (278 بقعة) إلى جانب 433 بقعة اقتصادية أخرى ستمكن من توفير 3464 وحدة سكنية.

كما تشمل هذه المشاريع، التي تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 97 هكتارا، إحداث 24 وحدة من المرافق والتجهيزات الأساسية العمومية (مدارس وإعداديات وثانويات ومراكز صحية وملاعب رياضية) و23 مرفقا خاصا.

وتجسيدا للرعاية الموصولة التي يحيط بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصر الله، الفئات الاجتماعية المعوزة أو ذات الدخل المحدود، يعرف البرنامج الوطني المندمج للسكن الاجتماعي، على مستوى جهة الدار البيضاء الكبرى، انخراط جميع الفاعلين من منعشين عقاريين عموميين وخواص وهيآت ممثلة لمختلف المهندسين المعماريين والطبوغرافيين، مع مشاركة فاعلة لجميع المتدخلين من سلطات محلية ومنتخبة ومصالح خارجية وتقنية.

ومن أجل ضمان النجاح الكامل لهذه المشاريع، تم إحداث شباك وحيد لتسهيل وتسريع وتيرة مساطر الترخيص في احترام تام للمعايير والضوابط القانونية والتعميرية

ليديك تدشن مختبرها الجديد لتحليل المياه



نظمت شركة "ليدك" المختصة في توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل بجهة الدار البيضاء الكبرى، يوم الثلاثاء الماضي، زيارة لوسائل الإعلام الوطنية لمقر المختبر الجديد لتحليل المياه.

شمل برنامج هذه الزيارة، التي تندرج في إطار الاحتفال باليوم العالمي للماء، الاطلاع على مختلف مرافق هذا المختبر الجديد إلى جانب تقديم مسؤولي الشركة لعدة عروض تهم مسار توزيع الماء والمعايير المغربية المعتمدة في مراقبة جودة المياه.

من جهته، استعرض "سيرج ليكوي"، مدير استغلال الماء والتطهير بشركة "ليدك"، مراحل توزيع الماء بجهة الدار البيضاء الكبرى ومختلف الرهانات المطروحة على الشركة في مجال المحافظة على الماء وحسن ترشيد استغلاله. كما استعرض ليكوي أمام الصحافيين حصيلة سنة 2011 الخاصة بمراقبة جودة المياه بتراب الجهة، إلى جانب المعايير المغربية المعتمدة في المراقبة انسجاما مع القوانين الوطنية والدولية في هذا المجال.

واختتمت العروض بزيارة تفقدية لمختلف مرافق المختبر الجديد لتحليل المياه الذي اعتمد أول تحليلة علمية يوم 27 دجنبر من السنة الماضية، لينطلق به العمل رسميا مع بداية السنة الحالية حيث يشغل حوالي 25 فردا من مختصين ومساعدين في مجال تحليل المياه والتطهير.

«ماكدونالدز» المغرب تؤكد من جديد على التزامها الاجتماعي



تساهم "ماكدونالدز" المغرب في دعم العديد من المبادرات الجمعوية والمؤسسات الخيرية في العديد من المدن المغربية، وذلك من خلال شراكات عديدة مع فاعلين يعملون في مجال تحسين شروط العيش للأشخاص الأكثر فقرا. وعرفت هذه الشراكة توسعا متواصلا من سنة لأخرى لتشمل جمعيات ومؤسسات خيرية جديدة. ويشمل هذا الدعم العديد من المجالات المتنوعة كالرياضة والثقافة والصحة والطفولة.

مساعدة الطفولة المحرومة

احتفلت "ماكدونالدز" المغرب، طوال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2009 وبالضبط بتاريخ 20 نونبر، باليوم العالمي للطفل. بالإضافة إلى الشراكة مع مؤسسة SOS قرى الأطفال، وعملت "ماكدونالدز" المغرب مع العديد من الجمعيات التي تشتغل في مجال رعاية الطفل: مركز أهلي في مدينة فاس، الذي يرعى الأطفال الذين وجدوا أنفسهم مضطرين للتخلي عن مسارهم المدرسي، والحضانة بمدينة طنجة، التي تشرف على الأطفال المتخلى عنهم، وجمعية تطلعات المرأة في مكناس للتنمية وتعليم الفتيات في المناطق القروية. وقد تمت ترجمة هذا الدعم خلال سنة 2010 بمبادرة اقتناء أجهزة منزلية كهربائية وهي المبادرة التي تم تمويلها من خلال التبرعات التي جمعت في مطاعم ماكدونالدز بالمملكة، ومساهمة ماكدونالدز المغرب. وبالتالي، فقد تم تحسين حياة الأطفال في مختلف هذه الجمعيات. في جهة وجدة، عملت ماكدونالدز المغرب في سنة 2010 مع جمعية نور، التي يرأسها العميد السابق للمنتخب الفرنسي للكرة المستطيلة عبد اللطيف بنعزي، لبناء مدرسة في منطقة قروية تبعد بنحو 60 كيلومتر عن مدينة وجدة.

دعم الأنشطة الرياضية

يمر دعم الطفولة أيضا بمساندة الأنشطة الرياضية والثقافية. من هذا المنطلق شرعت ماكدونالدز المغرب منذ سنة 2008 في دعم جمعية السلام للثقافة والرياضة، التي تعمل في منطقة درب السلطان التاريخية في مدينة الدار البيضاء. وقامت ماكدونالدز المغرب عبر مطعمها المتواجد بدرب السلطان، بدعم فريق من اللاعبين الشباب، في إطار دوري بطولة الأمل لكرة القدم، حيث تم تزويدهم بمعدات رياضية (أقمصة رياضية وجوارب وحقائب رياضية)، من خلال تمويل مشاركتهم في البطولة، ودعوتهم لتناول الطعام بعد البطولة في ماكدونالدز درب سلطان.

وانطلاقا من إيمانه الكبير بالقيم الرياضية الراقية والإيجابية، حرص ماكدونالدز المغرب على منح دعمه الكبير لنادي اتحاد طنجة الأندلس للتايكواندو، والذي ظهر بشكل لافت في العديد من المسابقات الوطنية والدولية، من خلال اقتناء حافلة للنادي في سنة 2010، وقد ساهمت ماكدونالدز المغرب في ضمان استمرار هذا النادي في تمثيل المغرب في منافسات التايكواندو على الصعيد العالمي.

محاربة الإعاقة

قطاع الصحة والإعاقة يظل أيضا ضمن دائرة اهتمامات ماكدونالدز المغرب، حيث عقدت شراكة مع جمعية الأشخاص المعاقين بالجنوب المغربي- تحت رعاية مؤسسة الحسن الثاني- ودعمت أطراف اصطناعية لأكثر من مئات من الأشخاص المعوقين في عام 2006. ومن خلال هذه الشراكة قامت ماكدونالدز المغرب بتمويل عملية لمنح الأطراف الصناعية مجانا لأزيد من 100 مستفيد سنة 2006. وتؤمن جمعية الأشخاص المعاقين متابعة طبية وتقوم بتصنيع الأطراف الصناعية للأشخاص المصابين بإعاقة جسدية. كما تساهم أيضا في تعزيز الإندماج المهني والاجتماعي للمعاقين من خلال تنظيم أوراش عمل لتعلم الحرف التقليدية وتوفير أنشطة رياضية لفائدتهم.

دعم التعليم العالي

ولطالما ساهمت وتساهم ماكدونالدز المغرب في دعم الشباب لاستكمال تكوينهم الأكاديمي. وفي هذا الإطار، أقدمت ماكدونالدز المغرب خلال شهر يناير 2012 على التوقيع اتفاقية شراكة مع جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، حيث رصدت الشركة ميزانية للجامعة من أجل فتح إجازة مهنية جديدة في مجال السياحة والتراث والتواصل، وهو تخصص دراسي بأهمية بمكان في جهة فاس. وستساهم هذه الشعبة الجديدة في توفير الأطر والكفاءات الضرورية للطلبة، وذلك في إطار البرنامج التطويري لقطاع السياسة وإنعاش الثراث في الجهة في أفق سنة 2012.

وسيتم استخدام التمويل لتوفير جزء من أجور أساتذة التعليم العالي المعنيين، إضافة إلى تجهيز المؤسسة بالمعدات المعلوماتية الضرورية. كما تلتزم ماكدونالدز المغرب بإتاحة فرص التدريب لطلبة هذه الإجازة الجديدة ومواكبتهم في مشاريعهم البحثية، عبر منحهم فرصة الاستفادة من خبرتها في هذا المجال.

مشروع جديد لتوسيع صلاحيات واختصاصات غرف التجارة والصناعة والخدمات



أحالت الأمانة العامة للحكومة، نص مشروع القانون رقم 38.12 بمثابة النظام الأساسي الجديد لغرف التجارة والصناعة والخدمات، وذلك بعد انتظار مسؤولي هذه الأخيرة لأزيد من ثلاث سنوات، عانت خلالها الغرف من التهميش وعدم إشراكها بشكل كاف في العديد من القضايا أو من عدم حضورها بالشكل المطلوب.

وجاء مشروع القانون الجديد للإجابة عن ثلاثة انشغالات أساسية، وتهم سد لثغرات التي اعترت إلى يومنا هذا تطبيق الظهير المتعلق بغرف التجارة والصناعة وملائمة مقتضيات هذا القانون مع المقتضيات المنظمة لبعض الهياكل المنتخبة التي توجد الغرف ممثلة في حظيرتها، إضافة إلى ملائمة دور هذه الغرف مع المستجدات التي يعرفها الاقتصاد المغربي عبر عصرنة أجهزتها المؤسساتية وتوسيع مجال تدخلها وتوسيع اختصاصاتها.

كما تم توسيع اختصاصات الغرف بمنحها إمكانية تحقيق مشاريع ذات النفع الاقتصادي. وفي إطار المهام التمثيلية، التي نص عليها المشروع النظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة، المشاركة في تدبير بعض المؤسسات التي توجد داخل نفوذها الترابي من قبيل المجالس الإدارية للوكالات والمكاتب التي تدبر التجهيزات والمرافق العمومية الموجودة داخل نفوذها الترابي، ولاسيما أسواق الجملة والمحطات الطرقية والمجازر والموانئ والمطارات.

كما خول القانون الجديد للغرف، المشاركة في أشغال وكالات النقل الحضري والوكالات المحلية لتوزيع الماء والكهرباء ومجالس الجماعات ومجالس الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومؤسسات التكوين المهني العمومي.

وحدد مشروع القانون عدد أعضاء مكتب الغرفة، اعتبارا لحجمها، حيث سيشكل المكتب من 7 أعضاء إذا كان عدد أعضاء الغرفة يقل عن 21 عضوا ومن 10 أعضاء في حالة ما إذا كان عدد أعضاء الغرفة يساوي أو يفوق 21 عضوا.

وينص مشروع القانون على اعتماد طريقة جديدة لانتخاب المكتب ترتكز على مبدأ إجراء الانتخابات باللائحة عوض الانتخاب على أساس الأصناف المهنية مع العلم أن مكتب الغرفة يجب أن يتشكل وجوبا من كل الأصناف المهنية (تجارة وصناعة وخدمات).

وينص المشروع كذلك على تمديد مدة انتداب المكتب من 3 إلى 6 سنوات وذلك من أجل تمكينه من إنجاز برنامج عمله.

صورة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) في الغرب من خلال كتب المفكرين الغربيين حول السيرة النبوية



إعداد الدكتور
عزيز الكبيطي اديسي (فاس-المغرب)

بدأ الاهتمام بشخصية النبي الأكرم محمد (صلى الله عليه وسلم) وسيرته في الأوساط الدينية والفكرية في الغرب خلال العصور الوسطى، لاسيما في مراحلها الأولى الموسومة بعصر الظلام أو"حقبة الجهل" كما وصفها ريتشارد سوذرن، حيث كانت تسود تصورات غريبة عن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) خلال هذه الحقبة، تندمج فيها أحيانا ضبابية الرؤية بالأسطورة ، والإشاعة بالخرافة، والدين بالهرطقة ...

إذ كان : "الحس الأوربي المسيحي الوسيط مشبعا بترقب يوم القيامة. وكانت كتابات آباء الكنيسة المستندة إلى بعض نذر العهد القديم ورؤيا يوحنا قد حددت أمارات لذلك. وقد رأى الشراح واللاهوتيون منذ القرن التاسع الميلادي [الثالث الهجري] أن النبي محمدا والإسلام يدخلان فيها. وهكذا بدأ النظر منذ حقبة مبكرة للنبي محمد باعتباره المسيح الدجال؛ الأمارة الرئيسة لليوم الآخر. وكانت انتصارات الإسلام "الدنيوية" تغذي هذا التصور الأوّلي للمسيح الدجال ... وكان التطور الوحيد الذي طرأ على هذه الفكرة البيزنطية في الأصل؛ اعتبار النبي والإسلام حقبة أو دورا نهايته النفخ في الصُّور بعد إذ لم تقم القيامة بمجرد ظهور النبي في القرن السابع الميلادي".

واستمرت الضلالات تخيم على الفكر الغربي لاسيما رجال الدين الذين كانوا يُعتقدون كمصدر موثوق من جانب العوام؛ حيث ظل الكثير منهم يردد "أن النبي محمدا هو مطران أو بطريق في الأصل؛ تشاجر مع بطريق القسطنطينية فشكل هرطقة انفصلت تدريجيا عن المسيحية الكاثوليكية الصحيحة". وبالرغم من أن نورمان دانييل وريتشارد سوذرن وآخرون ذهبوا إلى أن هذا التصور بيزنطي الأصل أيضا، بيد أن الذين قالوا به لم يشغلوا أنفسهم بنقض التصور السابق بل اعتقدوا أن الرؤيتين تاريخيتان ويمكن أن تكمل إحداهما الأخرى؛ لكن الحكايا التي أحاطت بهذا التفسير لظاهرة الإسلام بعدت بذلك عن أصله، وجعلت المسألة تتطور تطورا مستقلا غص بتفاصيل كثيرة غير معقولة من وجهة نظر دالفرني و دانييل، ذهب بعضها إلى تخيل الإسلام وثنية فضيعة تعبد محمدا والعديد من الآلهة غيره.

ومن الغريب أن هذه الصورة المتخيلة قامت واستمرت وقاومت حتى نهايات العصور الوسطى في بعض الأوساط . بل واشتد التلفيق والافتراء على النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) طيلة الحروب الصليبية؛ وذلك لنزع مِصداقيته بوصفه خاتم الرسل، وحاملاً لرسالة إنسانية سامية تدعو إلى العدل والمساواة والارتقاء بالإنسان خليفة الله على هذه الأرض مما يهدد مصالحهم الدنيوية وشرعيتهم الدينية، وأيضا بغرض النيل من قوة أتباعه وأنصاره المادية والمعنوية بضرب أساس مهمّ من أسس وحدتهم وتضامنهم في ما بينهم.

- صورة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) في الغرب خلال العصر الحديث

لكن مع إطلالة العصر الحديث، كان هناك تغيير عميق على مستوى مقاربة الفكر الغربي لصورة النبي محمد(صلى الله عليه وسلم) ولرسالته، تجلى ذلك في تنوع وتعدد الدراسات والأبحاث التي تتبعت حياته وسيرته (صلى الله عليه وسلم) بدرجات متفاوتة من العلمية والحيادية، والتي- بالرغم من أنها ولأهداف سياسية أو دينية أو نزعات عصبية أو استعلائية أبخست النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) حقه- ، إلا أنها كانتمساهمة أساسية وسبيلا مهما لتنوير الرأي والفكر الغربيين بحقيقة رجل متميز استطاع بفعل شخصيته الثابتة وخلقه الرفيع ومواقفه الراسخة إخراج أمة من ظلامية الجهل إلى آفاق أرحب من المعرفة والتحضر، ويمكن إرجاع أسباب هذا التحسن المنطقي إلى عدة عوامل نجملها -دون أن نحصرها- في ما يلي :

أولا : التغيرات الثقافية التي فرضها الواقع السياسي الجديد(التفوق الغربي) والديني (تضاؤل كفة الدين لصالح العلمانية) للغرب والشرق معا، والتي دفعت بكل ضفة لاسيما بالغرب إلى معرفة حقيقة ما يجري بالضفة الأخرى .

ثانيا : تشجيع الدول الغربية وطوائف من المجتمع الديني والمدني

الغربي الباحثين على توجيه دراساتهم للشرق(ظاهرة الاستشراق أولا ، ثم ما بعد-الاستشراق ثانيا).

ثالثا: احتكاك الباحثين الغربيين بالمصادر الإسلامية للسيرة النبوية، التي أتاحها الوصول إلى العديد من المؤلفات العربية والإسلامية المحققة على أيدي المستشرقين الغربيين في البداية، والباحثين المسلمين لاحقا، وبمختلف اللغات الشرقية.

رابعا : تطور وسائل النقل والاتصال الحديثة التي ساعدت على التواصل بين الشرق والغرب، ومكنت الباحثين الغربيين من الاطلاع على كتابات المسلمين الحديثة عن السيرة النبوية، سواء أكان ذلك باللغات الشرقية، أم باللغات الغربية التي ترجمت إليها أو كتبت فيها؛ فضلاً عن إلمامهم بما أنتجه المسلمون من نقد لكتابات المستشرقين والغربيين عامة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وما أخذوه عليها من عيوب ونواقص وثغرات منهجية ومعلوماتية، الأمر الذي لم يكن متيسرا في العصور السالفة.

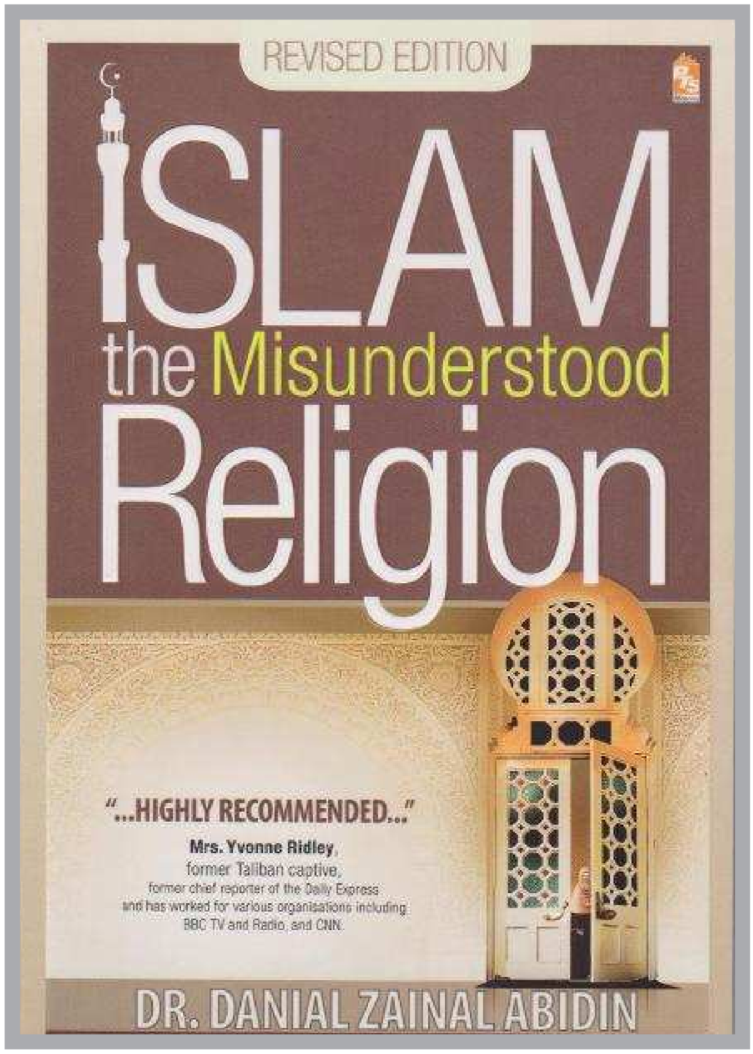
خامسا : التطورات الهائلة التي حققتها الحقول المعرفية المتصلة بدراسة ثقافة «الآخر The Other» وتاريخه ومجتمعه.

خاصة، بعد التأثير الواسع الذي ولّدته مقاربات ونظريات متقدمة معرفيًا ومنهجيًا وفكريًا، مثل نظرية إدوارد سعيد ومنظوره حول علاقة الشرق بالغرب والثقافات المولّدة وغيرها، مما انعكس إيجابًا على دراسات الغرب للآخر، وإن كانت لم تمسّ بعمق دراسات هذا الغرب عن محمد (صلى الله عليه وسلم).

سادسا: – وهذا عنصر حديث وهام جدا– هو اعتناق العديد من المفكرين الغربيين للإسلام، وإعادة كتابتهم سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) دون عصبية أو دوافع أنانية إلا تعرية اللثام عن الحق والواقع مما ساهم في تصحيح صورة النبي محمد(صلى الله عليه وسلم) لدى فئة عريضة من الغربيين لاسيما النخبة المثقفة منهم.

تاريخ السيرة النبوية في الغرب خلال القرن العشرين:

لا يمكننا الحديث عن صورة الرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه وسلم) في الغرب، دون الحديث عن المسار التاريخي لكتب السيرة النبوية التي كتبت أو ترجمت من طرف الغربيين أنفسهم لاسيما في العالم الإنجلو-ساكسوني الذي يجسد صورة مصغرة للغرب بأسره؛ إذ تزايد اهتمام الباحثين الغربيين بشخص النبي (صلى الله عليه وسلم) وحياته خلال القرن العشرين، الأمر الذي ساهم في ظهور العديد من الكتابات حول السيرة النبوية باللغات الأجنبية لاسيما بالإنجليزية ؛ حيث كان المستشرق الإنجليزي المشهور مارغوليوث(D. S. Margoliouth) سباقا إلى ذلك من خلال كتابه الموسوم بـ (Mohammad and the Rise of Islam) «محمد ونهوض الإسلام» الذي صدر عام 1905، تلاه كتاب (ثيوفيل منزل: Theophil Menzel) «حياة محمد ودينه» عام 1912، فكتاب ادوارد سيل Edward Sell «حياة محمد» عام 1913، ثم كتاب دراي كوت Dray Cott «محمد مؤسس الإسلام» عام 1915م.



لعله من باب الصدق الأدبي، أن نعترف بأن بعض المفكرين الغربيين قد جهروا بأعلى أصواتهم إنصافا للنبي محمد(صلى الله عليه وسلم) في وسط غربي مشحون بأحكام جاهزة

عرفت الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية صدور كتاب ثيودورا بارتن (Theodora Barten) «أحاديث عن محمد وأتباعه» عام 1932م.

بعد ذلك، سطع نجم وات مونتغمري M. Watt في فضاء السيرة النبوية، حيث صار مرجعها الرئيس لكل الدارسين الغربيين لاسيما بعد صدور عمله الأول:«محمد في مكة»عام 1953، والثاني: «محمد في المدينة» عام 1956م.

هذا وقد شكل صدور كتاب ألفريد غيوم Alfred Guillaume الموسوم بـ«حياة محمد: ترجمة لسيرة رسول الله لابن اسحق» عام 1955م ، إضافة مهمة إلى تقليد كتابة السيرة النبوية في الغرب بتيسيره مصدرًا أساسيًا من مصادرها المبكرة.

وشهد عقد الستينيات والسبعينيات ظهور ثلاثة كتب كان أولها كتاب (مايكل إدوارد Michael Edwarde) «حياة محمد: رسول الله» الذي نشر عام 1964م، وثانيها كتاب بايك E. R. Pike الموسوم بـ«محمد: النبي ودين الإسلام» الذي نشر في لندن عام 1968م، وثالثها كتاب (جون غلوب John Glubb) الذي حمل عنوان: «حياة محمد وأزمنته» سنة:1970م.

وعرف العقد الثامن من القرن العشرين، ظهور أحد أهم كتب السيرة النبوية في الغرب لصاحبه البريطاني المسلم (مارتن لينغز Martin Lings) الموسوم بـ: «محمد: حياته مؤسسة على أقدم المصادر» سنة:1983م ، وفي نفس السنة صدر كتاب «محمد» لمكايل كوك Michael Cook عن مطبعة جامعة أكسفورد في سلسلة «سادة الماضي».

أما العقد التاسع ، فعرف صدور كتاب كارين أرمسترونغ Karen Armstrong «محمد: سيرة نبي» سنة:1992م ، وقد ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية من طرف فاطمة نصر ومحمد عناني عام 1998م.

لقد أسهمت هذه الكتب إلى جانب دراسات أخرى حول السيرة النبوية بمختلف اللغات الأوربية في تكوين صورة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) في الكتابات الغربية خلال القرن العشرين. وأفضل النماذج في هذا المجال هي تلك التي كتبها بعض الغربيين المتحولين إلى الإسلام، لاسيما أولئك الذين اعتنقوه عبر التصوف الإسلامي المعروف بارتكازه على محورية محبة النبي(صلى الله عليه وسلم) كمنهج للترقي والوصول، ولعل أوثق عمل في هذا السياق هو كتاب المفكر البريطاني المسلم مارتن لينغز الموسوم بـ"محمد : من خلال أقدم المصادر" الذي نال به عدة جوائز عربية وإسلامية كانت آخرها جائزة أبوظبي في "مهرجان محبة الرسول (صلى الله عليه وسلم) " حيث أعاد الحق إلى نصابه بإنصاف الرسول (صلى الله عليه وسلم) ووضع سيرته كما هي دون مغالاة أو مجانبة للصواب. متمما بذلك ما كان قد بدأه بعض المفكرين الغربيين قبله، الذين أوصلهم بحثهم وتتبعهم لسيرة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى الاعتراف بسمو قدره وعظم شأنه، دون الاغتراف من فيض هديه، كما سنلاحظ من خلال هذه النماذج المقترحة.

نماذج منصفة من كتابات غربية حديثة حول النبي محمد(صلى الله عليه وسلم)

لعله من باب الصدق الأدبي، أن نعترف بأن بعض المفكرين الغربيين قد جهروا بأعلى أصواتهم إنصافا للنبي محمد(صلى الله عليه وسلم) في وسط غربي مشحون بأحكام جاهزة وتصورات واهمة غير متفهمة لرسالة الإسلام وصاحبها، وفي زمن كان العداء والصراع هو سمة العصر؛ إذ كانت الكنيسة مدفوعة بحقدها تشكل عاملا أساسيا وراء تشويه صورة الإسلام ونبيه لدى الغربيين؛ فقد كتب نورمان دانيال أن أسباب حقد النصارى وسوء فهمهم للإسلام مازال بعضه يؤثر في موقف الأوربيين من الإسلام بالرغم من التحسن العظيم الحديث في الفهم والذي أشاد به بعض المسلمين. هذا الحقد هو الذي دفع الأبوين (جوزف كوك) و(لويس غارديه) في الكتاب الذي أصدراه باسم الفاتيكان عقب المجمع الفاتيكاني الثاني (1962–1965) إلى الاعتراف بكيد الكنيسة والغرب عموما للمسلمين :

"علينا أن نعترف بكل أمانة وصدق بالمظالم التي ارتكبها الغرب، وأن نعطي الدليل بأننا نتخلى عن تضامننا مع التفكير والذهنية اللتين سادتا الماضي، ومع بعض التصرفات في الوقت الحاضر؛ لنتحرر من أفكارنا المسبقة... فمن الضروري.. أن لا نستسلم لهذه النظرات والآراء السريعة والكيفية والاعتباطية في أكثر الأحيان، والتي لا تنطبق إطلاقا على المسلم المخلص والصادق".

في هذا الجو من الاحتقان وقتامة الرؤية، كانت هناك أصوات نشاز قادها بحثها واقتفاؤها أثر محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى التساؤل عن حقيقة هذا الرجل، ثم الجزم بالجواب، كم

هو حال المؤرخ الفرنسي المرموق لامارتين (Lamartine) الذي يتساءل عن مواصفات العظمة والعبقرية في النموذج الإنساني:

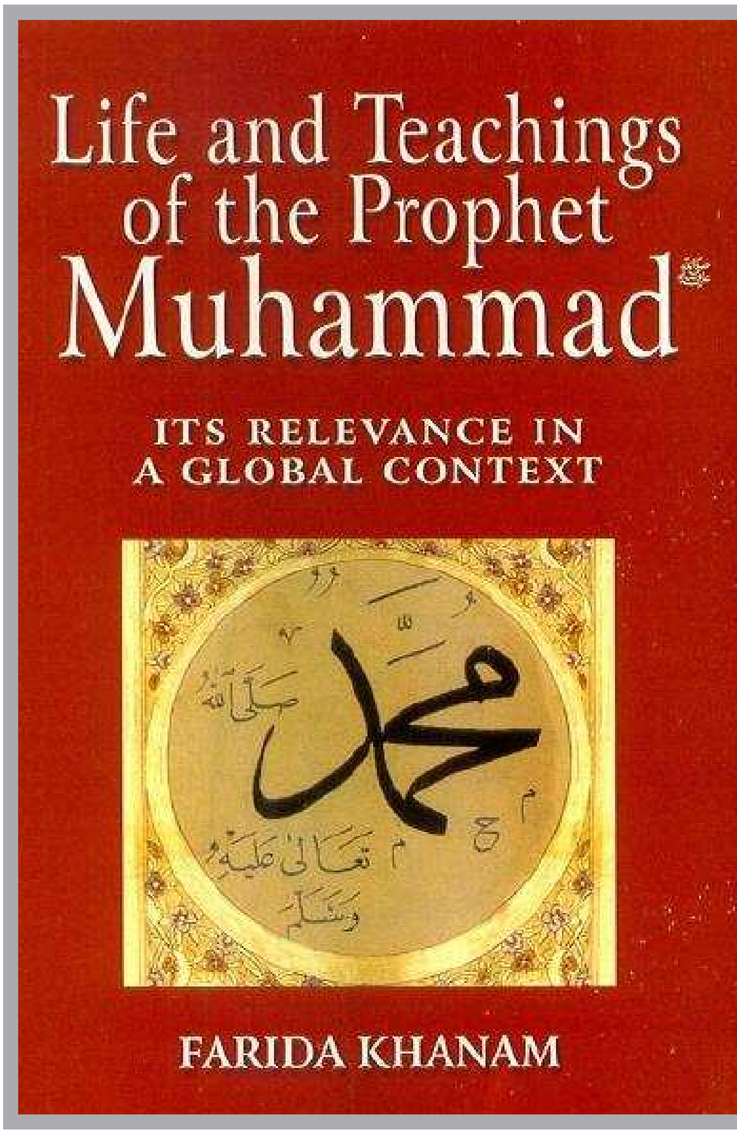
" إذا كانت عظمة الغاية، وضعف الإمكانيات، والنتائج المثمرة هي المواصفات الثلاث للعبقرية الإنسانية، فمن يمكنه أن يجرؤ على مقارنة أي رجل عظيم في التاريخ الحديث مع محمد؟ إن أشهر الرجال هم أولئك الذين صنعوا فقط الإمبراطوريات أو القوانين أو الأسلحة. هم أولئك الذين أسسوا- إن لم أقل لأي شيء على الإطلاق- لأشياء ليست أكثر من قوى مادية والتي غالبا ما تنهار أمام أعينهم. إن هذا الرجل [يقصد محمد صلى الله عليه وسلم] لم يحرك فقط الإمبراطوريات أو التشريعات أو الأسلحة.. بل ملايين من الرجال من سكان ثلث الكرة الأرضية، بل الأكثر من هذا لقد غيّر مذابح الكنائس، الآلهة، الأديان، الأفكار، الاعتقادات والأرواح... حلْمُه عند النصر، طموحه الذي كان كَله منصبا على فكرة واحدة والتي لم يكن كده من أجلها لتحقيق إمبراطورية بأي وجه من الوجوه؛ صلواته التي لا تنتهي، خطاباته الروحية مع الله، موته وانتصاره بعد موته...هل هناك رجل أعظم منه ؟".

جواب صريح في شكل سؤال تحفيزي سيدفع باحثين غربيين غيره لمحاولة التعرف إلى هذا الرجل من جوانب أخرى، كما فعل بوزوورث سميث (Bosworth Smith) الذي رأى عبقرية وعظمة محمد في قدرته على الجمع بين صفتي : السلطة الدينية "البابوية" والسلطة الدنيوية "القيصرية" وهما صفتان قلما تجتمعان في شخص واحد، بل يكاد يستحيل الجمع بينهما في الفكر المسيحي اعتمادا على مقولة عيسى(عليه السلام) الشهيرة والتي صارت عقيدة دينية في التقاليد المسيحية الغربية : "ادفعوا إلى قيصر ما لقيصر، وإلى الله ما لله" حيث وضع فيصلا حاسما بين ما هو ديني ودنيوي . لذلك فالجمع بينهما يعد في حد ذاته منهجا جديدا في الحياة لاسيما في صيغة التواضع واللين اللتين كانتا تميزان شخص النبي الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم)، يقول :

" لقد كان قيصرا وبابا في الآن ذاته، ولكنه بابا بدون غروره، وقيصرا بدون فيالق: دون جيش واقف، دون حرس خاص، دون قصر، ودون دخل قار. إذا كان من حق أي رجل أن يقول إنه حكم بواجب الألوهية؛ فهو محمد لأنه امتلك كل القوى دون وسائل وبدون أي دعم".

هذه الصفات وغيرها جعلت صاحب كتاب "حياة وتعاليم محمد" (The Life and Teachings of Muhammad) يتحدى أي دارس نزيه لشخصية وسيرة نبي الإسلام أن لا تسمو مشاعره إلى شدة الإعجاب، بل والتبجيل المطلق له، يصرح قائلا:

"إنه من المستحيل على أي شخص يدرس شخصية وحياة النبي العربي العظيم، ويعلم كيف تعلم وكيف عاش أن لا يشعر بالتبجيل لهذا النبي العظيم، أحد أعظم رسل السماء. وبالرغم مما قدمته لكم ينبغي أن أقول عدة أشياء والتي قد تكون مألوفة للعديد، ذلك أنني أحس نفسي كلما أعدت قراءتهم [شخصية وحياة النبي] أجد سبيلا جديدا للإعجاب، وشعورا جديدا لتبجيل هذا المعلم العربي العظيم" إنها اعترافات تلو أخرى لا تخرج



> **هذه الصفات وغيرها جعلت صاحب كتاب «حياة وتعاليم محمد» (The Life and Teachings of Muhammad) يتحدى أي دارس نزيه لشخصية وسيرة نبي الإسلام أن لا تسمو مشاعره إلى شدة الإعجاب، بل والتبجيل المطلق له**

من قلوب مؤمنين عرفوا شيئا من حقيقته فتاهوا في محبته وفاضت قريحاتهم بمدحه وتمجيده، بل هي صرخات نابعة من أذهان وأفكار باحثين غربيين حاولوا التجرد العلمي في رصد سيرة الرسول محمد (ص) فاحتاروا في بهائه وأخذتهم الدهشة من جمال صفاته وجلال هيبته التي لم تكن فقط تمنحه قدرة فائقة على الصبر والجلد، بل كانت وسيلته في بعث الحياة في كل ما يحيط به، ولنتأمل هذه الصرخة المدوية لوات مونتغومري (Watt Montgomery) والتي تدعو كل الغربيين إلى إعادة النظر في اعتقاداتهم الخاطئة حول محمد (صلى الله عليه وسلم) ، بل وإعادة الاعتبار لقدره باعتباره أحد أعظم الشخصيات التي مرت بالتاريخ البشري، يقول :

"إن استعداد هذا الرجل لتحمل الاضطهاد من أجل معتقداته، والطبيعة الأخلاقية السامية لمن آمنوا به واتبعوه واعتبروه سيدا وقائدا لهم، إلى جانب عظمة إنجازاته المطلقة، كل ذلك يدل على العدالة والنزاهة المتأصلة في شخصه. فافتراض أن محمدا مدع افتراض يثير مشاكل أكثر ولا يحلها. بل إنه لا توجد شخصية من عظماء التاريخ الغربيين لم تنل التقدير اللائق بها مثل ما فعل بمحمد".

هذه الدعوة وجدت صداها لدى James A. Michener الذي حاول أن يعيد رسم صورة جديدة مخالفة في الآن ذاته لما كان سائدا في الغرب عن محمد (صلى الله عليه وسلم) بصفة خاصة وعن الدين الإسلامي بصفة عامة، وذلك من خلال كتابه:""ISLAM: THE MISUNDERSTOOD RELIGION،" الإسلام: الدين المُساء فهمه" ، إذ حاول كشف اللثام عن بعض التفاصيل المجهولة لدى الغربيين من سيرة النبي(صلى الله عليه وسلم) ومن تعاليمه والتي أسيء فهمها في الغرب، معترفا بنبوة محمد(صلى الله عليه وسلم) وبسمو أخلاقه وعلو همته وترفعه عن المعاصي والدناءات" .

مثل هذه الدراسات وغيرها هي التي جعلت باحثا غربيا مسيحيا كاثوليكيا كـ"مايكل هارت"Michael Hart" يصنف نبي الإسلام محمد (صلى الله عليه وسلم) على رأس لائحة الأشخاص الأكثر تأثيرا في التاريخ فوق السيد عيسى المسيح (عليه السلام)، ويبرر هذا قائلا:" قد يفاجئ اختياري محمدا لقيادة لائحة الأشخاص الأكثر تأثيرا بعض القراء وقد يثير تساؤلات عند البعض الآخر، ولكنه كان الرجل الوحيد في العالم الذي حقق نجاحا مطلقا على المستويين الديني والدنيوي معا".

على الرغم من أن هذه الدراسات وأمثالها حاولت أن ترسم صورة حيادية حول شخص الرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه وسلم)، والتي وإن كنا لا نشكك في صدق نوايا بعض أصحابها، إلا أننا نتوخى الحذر في قبولها قبولا تاما بفعل ما احتوت عليه من بعض المغالطات التي يمكن إرجاعها إلى عصبية دينية أو إحساس غربي بالاستعلاء أو نقص بشري في دقة البحث والضبط والتحري أو عجز في اللغة لم يسعف أصحابها الاطلاع على مضان المصادر العربية المعتمدة في رواية السيرة النبوية. ومع ذلك فالغرب لم يخل أبدا من رجال حاولوا بصدق التعرف إلى هذا النبي الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) ليس فقط في جانبه الإنساني أو السلوكي، ولكن باعتباره صاحب رسالة سماوية سامية تفعل في بواطن الخلق فترقى بهم إلى مستويات عليا من السمو والاطمئنان الروحي.

ويمكن القول إن نقطة التحول والإشراق في الكتابات الغربية حول الإسلام وشخص نبيه محمد(صلى الله عليه وسلم)، عرفت انطلاقتها الحقيقية مع ظاهرة اعتناق بعض كبار المفكرين الغربيين للإسلام والتي سيكون لها -حتما- في العقود القادمة تأثير عظيم ودور حاسم في صنع التواصل والحوار والتفهم والتفاهم والمصالحة بين الغرب والإسلام. ولعل من أبرز هؤلاء المفكرين الشيخ البريطاني المسلم (مارتن لينغز أو أبو بكر سراج الدين) صاحب كتاب: "محمد: حياته مؤسسة على أقدم المصادر"(Muhammad: his life based on the earliest source)، الذي تتحقق فيه وفي عمله مواصفات العلمية والحيادية والتمكن من اللغة العربية وانعدام الحوافز الدنيوية أو الدوافع العصبية؛ فهو قبس من مشكاة المهتدين بالنور النبوي وعلم من أعلام الفكر والأدب في الغرب الحديث.

حاجة الإنسان المعاصر للتدين

ا.د.محمد أديوان
أستاذ بكلية الاداب بالرباط



إن أزمة العالم اليوم باتت أمرا لا يحتاج إلى دليل كما أن استفحالها راجع في غالب صورها إلى تجاهل البعد الروحي في قيم المجتمعات والشعوب. فلم يعد اليوم في إمكان التوازن أن يتحقق بالعناصر المادية وحدها من رخاء اقتصادي ومراكمة لعناصر الوجود المادي للبشر وإنما لابد من ممارسة نوع من التنظيم والتشذيب لهذه النزعة المادية المستبدة بالعقل الحضاري المعاصر. فهذا الاستبداد المادي في صوره المالية والاقتصادية الظاهرة أساء لتوازن الإنسان وحصر مطالبه في الازدهاء والرخاء وأنساه في دوامة مراكمة الإنجازات المادية وجوده الروحي وكيانه الداخلي الذي ما يزال في حاجة إلى إقامة التوازنات وإخراج الإنسان المعاصر من دوامة القلق الروحي والاضرابات التي يعود بعضها إلى اختلالات نفسية وعصبية عضوية، ويرجع البعض الآخر إلى ضرورة خلق بؤرة من الاطمئنان الروحي ليستقر الإنسان عندها في متاهة تفكيره اللامتناهي والمرعب في اللامتناهي وغيره من الأسئلة الوجودية.

إن الدين اليوم حاجة اجتماعية مثل باقي الحاجات التي يحس بها الإنسان في سياق حياته الاجتماعية. فالدين يوفر الشعور بالطمئنينة أمام أسئلة فلسفية ووجودية كبيرة تؤدي بالناس إلى الاضطراب والإحساس بالوحدة المرعبة في طرق الحياة وسبلها المقفرة. فمواجهة هذه الأسئلة الوجودية الكبيرة يحتاج إلى أجوبة تطمئن الناس على حياتهم ومآلهم بعد الموت، كما توفر لهم مناخامنالاستقرار الروحي .

إن الحاجة لى تخليق لحضارةوإعادة النظر في منطلقاتها المادية المعاصرة غدا من أولى أولويات العقل الديني المعاصر .

فالمغامرة المادية بشقها المالي والاقتصادي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتفشي مشاعر الأنانية وتضخم الذات وشيوع آثار النرجسية الحضارية على سطح المعاملات بين الناس وفي العلاقات بين الأفراد والجماعات وهذا واقع أضر بالمثيرات الأخلاقي الإنساني، حيث إنهارت بورصة القيم الأخلاقية وكادت تختفي في سلم الحضارة المعاصرة . ولا مندوحة عن الرجوع إلى إشاعة ميثاق المحبة بين الناس حتى تتلاشى قوة النرجسية وعبادة الذات . فافتتان الناس بذواتهم وأناهم أنساهم الاحتفاء بقلوبهم والانفتاح على قلوب غيرهم .فالقلب هو لطيفة نوارانية بما هو قوة فاعلة للخير، وهو مصدر لسائر الخير الذي يفكر فيه الإنسان أو يقدم عليه في أفعاله . وبإزالة دوائر الحس المجتلبة من شقه الجسدي باعتباره عصبة تضم الدم، فإن القلب محل إدراك نوراني يتمم الإدراك العقلي ويقوي المدد النوراني الذي يكشف غلالات الحجب والعوائق الحسية التي تراها العين أوينشغل بها العقل.

على إنسان الحضارة المعاصرة إتمام عمل عقله بقلبه وتشذيب منجزاته المادية المذهلة برقيب من روحه حتى تبقي أفعاله الحضارية منزهة عن الشر وراسخة القدم في باب الخير بسائر أنواعه الظاهرة في الأفعال والخفية المضمرة في النوايا.

إن المشروع الحضاري لن يكتمل في لحظته التاريخية اليوم إلا بإدراج القوة الروحية في مخططات الإنجاز المادي إذ بذلك يكون المنطق الحضاري لمعاصر منطقا إنسانيايحقق المحتوى الإنساني humaniste، الذي بشرتبه سائر الفلسفات

على إنسان الحضارة المعاصرة إتمام عمل عقله بقلبه وتشذيب منجزاته المادية المذهلة برقيب من روحه حتى تبقي أفعاله الحضارية منزهة عن الشر وراسخة القدم في باب الخير

الأخلاقية الإنسانية منذ قرون طويلة من تاريخ البشرية في الشرق والغرب .

ولا يغرب عن بال الدارسين اليوم أن ما قام به الصوفية من تخليق للمجتمعات يعد أمرا محسوبا لهم في تواريخ الأزمات الاجتماعية. فكأن وعيهم التاريخي بالأزمات وانخراطهم العضوي في تخليق الحياة الاجتماعية والدينية كان أعمق من وعي عموم الفاعلين في الحياة الاجتماعية. وذلك لأن حسهم المرهف وشعورهم الصادق بالمحبة تجاه الآخرين، تجعل منهم روادا يكشفون عن آمال الناس وآلامهم ويقرؤون في صفحات وجوههم بشائر الارتياح أو علامات الضيق والابتئاس. وبما اختصاصهم دواء القلوب، فإن الصوفية يتعهدون قلوب الناس في كثير من الرأفة و الإشفاق متأسين في ذلك بنهج رسول الله صلى الله عليه و سلم في توجيه القلوب إلى الله . وهذا المنهج المحمدي ظل سبيل الصوفية الأمثل في زرع أصول المحبة و التآخي بين المسلمين و بينهم وبين غيرهم من أصحاب الملل و الأديان الأخرى. وهذا المنهج هو الذي رسخ منذ السنوات الأولى لنشر الإسلام مبادئ الحوار و التفاهم الديني على أسس مكينة من احترام الآخر ودعوته إلى الانخراط في المحبة العامة للبشر و التي دعى إليها النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف:"لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه".

إن منطق الإيثار الإسلامي هو الذي حقق نشر الإسلام بمعدلات قياسية منذ السنوات الأولى للجهر بالدعوة المحمدية؛ وهو أيضا السبب الأساس الذي جعل كثيرا من المعارضين للدعوة يستسلمون لشخصية الرسول التي غمرتهم بوابل من الرحمة الإلهية و المحبة غير المشروطة. إن صفتي الحبة و الرحمة هما صمام الأمان الذي وثق به أعداء الإسلام، فتحولوا بنعمة الإسلام إخوانا للمسلمين و أسسوا معهم أول دولة في المدينة على أساس المحبة و الاحترام المتبادل.

إن الحاجة الماسة اليوم إلى التصوف و نشر تخليق المجتمعات يستجيب لضرورة حضارية معاصرة تتمثل في البحث عن الترياق الروحي و القلبي الذي من شأنه إعادة التوازن إلى الواقع الحضاري العالمي المعاصر.

بوادر فكرة المواطنة بالمغرب

كثيرا ما تردد مصطلحات المواطنة وروح المواطنة أو المواطنية، ومصطلح الوطنية في الخطاب السياسي والأدبيات الاجتماعية يسير نحو النقاش العمومي بشكل متزايد بحيث يجوز التساؤل عن طبيعته ومعناه، هل يتعلق الأمر بظاهرة أم بدليل على وجود أزمة قيم مجتمعية حيوية، أم بمجرد تعبير عن رغبة عامة في التحول والتطور الاجتماعي والحضاري يعيش المغرب مخاضه على غرار العديد من بلدان العالم؟ ويكتسي هذا التساؤل أهمية خاصة بالنسبة للمغرب في ضوء الجهود الحالية التي يبذلها قصد إرساء وترسيخ دولة الحق، حيث يلاحظ نوع من التناقض بين الاعتراف بحقوق الإنسان وإنشاء المؤسسات الكفيلة بتفعيلها من جهة، وتنامي المطالبة بنتائجها التي لا تزال متعثرة أو غائبة من جهة أخرى.

يتسم الخطاب المشار إليه بنوع من الارتجال والفردية تبعا لصدوره عن مهتمين لا يجمعهم إطار ولا نهج معين، بحيث يوحي بأنه مجرد رد فعل ظرفي أو جزئي تجاه وضعية ظرفية معينة. فهو خال من مواصفات النقاش العلمي الشامل المتكامل التركيبي حول موضوع المواطنة رغم خطورة هذا الأخير وأهميته في بناء النظام المجتمعي. فلا نكاد نرى نتفا منه إلا عند حدوث تصرفات سلبية من لدن مؤسسات وأشخاص، بمناسبة انتقاد أو استنكار أو شجب أفعال إجرامية يتم تلوينها أحيانا بمنظور سياسي أو ديني كما لا نلاحظه إلا عند استفحال تعسفات وخروقات ماسة بحقوق الأفراد وحرياتهم وأموالهم أو عند التطاول على المصلحة العامة ولا سيما في جانبها السياسي المتصل بالانتخابات أو جانبها الاقتصادي المرتبط بتدبير المال العالم.

المواطنة مفهوم سياسي نابع من الثقافة السياسية الغربية التي طبعت الثورات الأوربية والأمريكية من أجل الاعتراف والعمل بحقوق الإنسان والمواطن، والتي كانت نتيجة لما يسمى بعصر الأنوار الذي ازدهر فيه الفكر بداية من القرن الثامن عشر، لكنه لم يصدر من عدم لأنه يجد جذوره التاريخية في تنظيم ديمقراطية أثينا اليونانية وتنظيم الحكم بروما الإيطالية في فترات تاريخية كانت فيها مبادئ الديانة المسيحية غير موجودة أو غير معتمدة في المدن المذكورة. ويتميز فكر المواطنة في هذا الإطار بارتكازه على منظور سياسي مبني على الوطنية بمعنى الانتماء إلى المدينة، وبعد ذلك إلى الوطن بتجرد كامل عن أي منبع فكري آخر سواء رجع إلى الدين أو إلى الجنس البشري.

ولعل من بين أسباب النقاش الحالي فتور الفكر الديني أو انتقاده على السواء من لدن أهله ومن لدن المتشبعين بالفكر السياسي الغربي من جهة، والتردد في الاختيار الواضح لمفهوم المواطنة بديلا عنه. لقد تعرض الفكر الديني للسطو من طرف أحد تياراته فحوله إلى بناء مبتور يعتمد على الغلو بل التطرف والإقصاء والدفاع عن نفسه بالعنف والإكراه مما أسبغ على المبادئ السامية للإسلام، في نظر الكثير من غير المسلمين، أوصافا يخجل منها المسلمون أنفسهم. إلى جانب هذا، يلاحظ طغيان لبريق الفكر الغربي الذي صار له تأثير ساحق بفعل وسائل الإعلام المتعددة الوسائط وبتأثير الدول الديمقراطية الغربية سواء منها الأمريكية أو الأوروبية التي تعمل بقوة على تعميم نظمها وقيمها في بقية جهات العالم. ويلاحظ،أ كذلك، على صعيد الفكر الغربي تيار متصاعد يحرف مفهوم الوطني إلى معنى رجعي يميل إلى العرقية وكره الأجانب، مذكرا بنظريات النازية وما يدخل في فلكها. وأمام هذا الوضع، لا يزال الفكر الإسلامي المعتدل يجاهد بحثا عن طريقه للخلاص من مجابهة التيارين.

فمنذ معركة الملوك الثلاثة أو معركة وادي المخازن، في نهاية القرن السادس عشر، يتضح بقوة مدى ارتباط المغاربة بالأرض وبالسيادة أي ما يكون صلب الوطنية Nationalisme بمعناها الشريف البعيد عن كل كره للأجانب والمنتمين لديانات أخرى، واستمر التوجه ذاته مهيمنا على سياسة الملوك العلويين إزاء تحرير الجيوب المحتلة من قبل الدول الغربية، وفي موضوع الصمود أمام الانتشار العثماني وبعده الاستعمار الفرنسي للجزائر وتونس، ويجب أن نلاحظ أن كلا من سيدي بن عبد الله ومولاي سليمان وسيدي محمد بن عبد الرحمن كانوا على وعي تام بالمنظور الفكري للوطنية ولو بمعناها الإقليمي والترابي، حيث حاولوا بفعالية أن يجنبوا المغرب غلو الإصلاح الديني الذي بدأ ينتشر في المشرق، فاتحين بذلك الباب أمام تصور أشمل للإصلاح المجتمعي الملزم باعتبار الإيجابيات المستجدة في الدول الغربية. ولعل جهود مولاي الحسن في حماية السيادة السياسية للمغرب وثقافته الروحية التقليدية إلى جانب الأخذ ببعض مظاهر التنظيم السائدة في أوربا أكثر وضوحا في بلورة مفهوم الوطنية. بالتالي ليس من الغريب أن تظهر صحافة مغربية في ذات الفترة وأن تبزغ فكرة نظام سياسي ومجتمعي يجتهد في تركيب متناغم لأركان الدولة المسلمة وعناصر التنظيم الدستوري المعتمدة في الدول الغربية. ولقد كانت حصيلة هذا التطور تتجلى في مسودة الدستور المؤرخة في 11 أكتوبر1908، التي أعدتها جماعة من المثقفين العاملين على إصلاح المؤسسات العمومية في المغرب.

ونظرا لخطورة مقتضيات هذه الوثيقة بالنسبة لموضوعنا، وبالضبط في باب المواطنة، نرى من الضروري التوقف عندها ولو بعجالة لما تنطوي عليه من منظور أو مقاربة يمكن القول بأنها كانت جد متجانسة مع الفكر الغربي المنظر للمؤسسة، وذلك رغم صدورها في مجتمع يخضع للفكر الديني في جميع تنظيماته، فلقد خصصت بابا كاملا للحقوق والواجبات العامة لرعاية الدولة الشريفة يشتمل على الفصول 12 إلى 34، ويجدر الانتباه إلى صياغة العنوان ذاتها التي تنص على الرابطة السياسية بين الرعايا والدولة وفي ذلك تطور جذري من العلاقة الذاتية بين الحاكم والمحكوم إلى علاقة موضوعية بين الدولة والمحكوم ولا تلغي العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أي ب ين السلطان والرعية، لكن في إطار جديد هو الدولة، مهما كان المقصود من هذه المؤسسة في ذلك التاريخ. في هذا الاتجاه ينص الفصل 12 على أن صفة المغربي تمنح لكل شخص من رعايا الدولة الشريفة سواء كان مسلما أم لا، وبعد تقرير مبدأ الحرية الفردية في حدود النظام العام بينت الوثيقة اشتمالها على حرية الفعل والكتابة والقول والتعبير، كما قررت المساواة بين المغاربة في ولوج الوظائف المخزنية بناء على الكفاءة الفردية وعلى المساواة في تحمل الواجبات الضريبية، وضمنت حق الملكية الخاصة وحرمة السكن وحق الاستقرار بأية مدينة، ومنعت العقوبات البدنية والتعذيب وكل التدابير المناقضة للحضارة... إلخ. ومن الجدير بالتنويه أن الفصل 22 يلح على المساواة في الالتزامات في مجموع الوطن بين جميع أجزاء المملكة.

إذا كانت هذه الوثيقة لا تنص صراحة على مصطلح المواطنة، فإنها تقرر باللفظ الواضح مفهومها المتجلي في الانتماء إلى وطن، وبالضبط إلى نظام سياسي وطني يرتكز على المساواة في الحقوق والواجبات من غير تمييز مبني على أي معيار آخر غير التحلي بالجنسية المغربية، ومن الجائز القول إن هذه الثمرة الفكرية التي ميزت فجر القرن العشرين بدون عنف ثوري كان بإمكانها النضج في تطور من ذات الطبيعة لو لم يقع المغرب في شباك الحماية والاستعمار، فرغم أن معاهدة الحماية تعهدت بإدخال الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى المغرب فإنها لم تكن سوى ذريعة قانونية لإبقاء البلاد على حالها، ما عدا ما كان، من الإصلاحات المشار إليها، يتماشى مع مصالح الدولة الحامية ولو استفاد منه المغرب إثر الاستقلال. وبالنسبة لموضوع المواطنة، فيجب الاعتراف بأنه ظل مفتقرا إلى التنظير والتحديد اللذين لم يكن ممكنا تحقيقهما دون إقامة النظام السياسي الملائم.

لكن النكسة المتجلية في الحماية أفرزت عكس ما كان يرجى منها إذ أججت الشعور بالوطنية والمواطنة وروح المواطنة بشكل ملموس في أدبيات الحركة الوطنية والعمل الوطني من أجل الاستقلال، فبعد اثنين وعشرين سنة على توقيع معاهدة الحماية قدمت الكتلة الوطنية، وفي طليعتها المرحومان علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني، مطالب الشعب المغربي في فاتح دجنبر 1925، وجاءت هذه المطالب إثر بحث ميداني واستماع وتشاور، وخصصت بابا مستقلا لبرنامج معتدل من الإصلاحات السياسية المتعلقة بالتنظيم الإداري والحكومة القومية "الوطنية" والمجالس الشعبية والحريات الشخصية والعامة... ويتعين القول إنها رغم اعتدالها ومداهنتها لجبروت الحماية، فإنها بلورت العديد من المبادئ الواردة في مسودة دستور 1908 ، وتأكدت هذه المطالب أمام الحلفاء، إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، في فاتح دجنبر 1942 من خلال مقال المرحوم محمد المكي الناصري المنشور بجريدة "الوحدة المغربية" عدد 300 بتاريخ 2 دجنبر 1942 ، وتبعا لفشل هذه المبادرات جاءت وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944 محددة في إعلان المطالبة بالاستقلال وتكليف السلطان بإصلاح نظام الحكم في ضوء مبادئ الحرية والديمقراطية بحيث أرجأت النظر في مفهوم المواطنة إلى حين تحقيق الإصلاح المنشود.



لكن النكسة المتجلية في الحماية أفرزت عكس ما كان يرجى منها إذ أججت الشعور بالوطنية والمواطنة وروح المواطنة بشكل ملموس في أدبيات الحركة الوطنية والعمل الوطني من أجل الاستقلال

محمد الإدريسي
العلمي المشيشي

إياكم والإقْراد... وعلاقة العامية المغربية بالعربية

ا.د. عبد الرزاق توراني
جامعة محمد الخامس- السويسي بالرباط



كثيرا ما نستعمل في عربيتنا الدارجة كلمة "قرّد"، و"سير قرّد" و"مقردين"، وتختلط في أذهان البعض بكلمات تجانسها صوتيا مثل "القرد" الحيوان الذي يشبه الإنسان، أو حتى بكلمة "القرض". ومن الطرائف أن أحد الصبيان سأل صديقه لماذا تسمى هذه المؤسسة بـ"القرض"؟ فأجابه صديقه: لأن الناس يظلون "مقردين" فيه، أي قاعدين.

لقد أثارتني هذه الكلمة، ودفعتني للبحث عن أصلها أو استعمالها في اللغة العربية. فهل تعني "قرّد" مثلا "اُقعُد" أو "اجْلس" كما في الدارجة، أم تحمل معانيَ أخرى؟

أورد الجوهري في معجم الصحاح "قرِد الرجل: سكت من عيّ. وأقرد أي سكن وتماوت". فالمادة اللغوية "قرد" تحمل معنى السكوت والسكون والتماوت والذل، أو غياب الحركة، وهذا قريب من معنى القعود أو الجلوس الذي يعنى اتخاذ وضع أو هيئة ساكنة. وتجدر الإشارة إلى أن العامية المغربية لا تستعمل إلا "قرّد" أي بالتضعيف، لأنها فقدت الهمز، فأصبحت صيغة "فَعّل" تقوم بوظائف "أفعل" كذلك. وإذا تمعّنا في معاني كلمة "قرّد" واستعمالاتها، فإننا نجدها مشحونة بعدد من الإيحاءات الأخرى.

> ثانيا، لاحظ البعض أن العامية المغربية تشوّه معاني الفصحى، حيث نجد كلمات ذات شحنة دينية في العربية تُستعمل في العامية بمعنى قدحيّ

لقد قادني البحث في هذه الكلمة إلى حديث نبوي شريف عظيم المعاني، وكأن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعيش معنا اليوم ويرى أحوال العباد وسلوكاتهم. ويمكننا من خلال هذا الحديث أن نعرف أصل معاني كلمة "قرّد" في الدارجة. الحديث ذكره أبو نعيم في الحلية في ترجمة أبو عمرو السيباني، والحديث مذكور في "مسند الشاميين" بإسناد حسن. ونص الحديث بسنده كما في الحلية كالتالي:

حَدَّثَنَا أحمد بن إسحاق، ثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث، ثنا محمد بن مصفى، ثنَا بَقيّة ابن الوليد، عحدثني الأَوْزَاعِيّ، حدثني يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ ، عَنْ أَبِي مَرْيَم ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَال: إِنَ رَسُول اللّه صَلّىَ اللّهُ عَلَيْه وَسَلّمَ :قام فينا، فَحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: "إِيّاكم وَالإِقْرَادَ" قلنا: يَا رَسُولَ اللّه. وَمَا الإِقْرَادُ؟ قَال: "يَكُونُ أَحَدُكُمْ أَمِيرًا أو عَامِلا، فَتَأْتِي الأَرْمَلَةُ وَالمسْكِينُ، فَيُقَالُ: اُقْعد حَتّى نَنْظُرَ فِي حَاجَتك، فَيُتركون مُقَرّدِين لاِ تُقْضَى لَهُمْ حَاجَة، وَلاِ يُؤْمَرُون فَيَنْصَرِفوا، وَيأْتِي الرّجُل الْغَنِيُّ الشّرِيف فَيُقْعِدُهُ إِلَى جَانِبِه، ثُمّ يَقُولُ: مَا حَاجَتُك؟ فَيَقُولُ: حاجتِي كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: اقْضُوا حَاجَتَه، وَعَجِّلُوا".

الإقراد في الحديث خلق سيء وسلوك فيه تمييز وحيف، وخاصة لدى المسؤولين أو المكلفين بإدارة مصالح البلاد. تُقضى حوائج الأغنياء والشرفاء في الحين، ولا تُقضى حوائج الأرملة والمسكين، بل يظلون قاعدين مُقرّدين، لا يُحركون ساكنا خوفا لأن مصلحتهم تحت رحمة الأمراء والعمال. وهذه الحالة تورث شعورا بالاحتقار والذل والكراهية... ولذلك يُحذّر رسولنا الأكرم عليه الصلاة والسلام من هذا السلوك المشين، ويبدأ بتحذير نفسه الزكية أولا، كعادته صلى الله عليه وسلّم في التربية على مكارم الأخلاق.

إذا رجعنا إلى الجانب اللغوي، نلاحظ أن نصّ الحديث يستعمل "الإقراد" و"مُقرّدِين"، ويُستعملان بمعنى القعود: "اُقعد حتى ننظر في حاجتك فيُتركون مقردين لا تُقضى لهم حاجة". ونلاحظ أن الحديث الشريف ذكر الإقراد بمعنى القعود وهو ما تُشر إليه المعاجم، كما أنها لا تذكر "قرّد ومقرّدين" بمعنى "أقرد"، وهذا نقص في المعاجم العربية يُضاف إلى نقص ملاحظ في عدد من المواد اللغوية.

إذن، حين نسمع في الدارجة "قرّد"، فإنها بمعنى "اقعد". وإذا قال لك أحد "سير قرِّد"، فاعلم أنك ستظل قاعدا ولن تقضى لك حاجة، لأن هذا المسؤول ينتظر شخصا آخر أفضل منك ليقضي حاجته أولا بدل تضييع وقته وجهده معك. وكم من المرات بقينا "مقردين"، وقدّم الغير علينا. فهذه بعض معاني "قرّد" كما يُبيّنها الحديث النبوي الشريف، وحافظت عليها العامية المغربية.

وأختم هذه الإطلالة بملاحظتين:

أولا نلاحظ أن العامية المغربية تزخر بكلمات فصيحة وتحافظ على استعمالاتها في الأصول اللغوية، وهو ما يدعو إلى تعميق البحث والمقارنة بين اللسانين، كما فعل عدد من الباحثين، بدل إقامة هوة كبيرة بينهما أو الردّ بعبارة "سير قرّد" حين يتعلق السؤال بالعلاقة بينهما.

ثانيا، لاحظ البعض أن العامية المغربية تشوّه معاني الفصحى، حيث نجد كلمات ذات شحنة دينية في العربية تُستعمل في العامية بمعنى قدحيّ، مثل "هلّل" أو "أذّن" التي تستعمل في العامية في عبارات مثل "آش كتهلّل علي" أو "بقى توذّن حتى لصباح"... هذا موضوع آخر مثير للبحث، لكن كلمة "قرّد" تُبطل هذا الزعم. وإذا كنا نُحذر الناس من الإقراد، فإننا ندعوهم إلى إلغاء هذه الكلمة من سلوكاتهم لا من قواميسهم.

ورقة عن

سيدي علي بن عبد الرحمان العمراني الجمل

هو الإمام الجليل الشيخ العارف بالله، الدال على الله، شيخ الطريقة وإمام أهل الحقيقة، أبو الحسن سيدي علي بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن إبراهيم بن عمران الشريف الحسني الإدريسي العمراني من شرفاء بني عمران أهل قبيلة بني حسان؛ لُقب بالجمل.

والأصل في لقبه بالجمل كما قال مولاي العربي الدرقاوي: "أنه كان في حال صغره قويا شديدا، وكان ذات يوم سائرا ببعض طرق فاس، إذ وجد بها ناقة أو بعيرا صغيرا راقدا، فرفعه ووضعه خارج الطريق، فرآه بعض الناس حين فعل ما فعل فقال: هذا هو الجمل، فاشتهر رحمه الله بالجمل عند أهل فاس، فهذا هو السبب في لقبه بسيدي علي الجمل". [1]

يقول محمد بن جعفر الكتاني: "كان -رحمه الله- أولا بفاس متصلا بالمخزن، ثم خرج منها إلى تونس على عهد السلطان أبي عبد الله محمد؛ المدعو: ابن عربية. ابن أمير المومنين مولانا إسماعيل خوفا على نفسه من أشرافها، إذ كان ممن تولى أمرهم من قبل السلطان ولحقتهم الإذاية منه. فلقي بتونس مشايخ انتفع بهم، وبعثوه إلى وازان عند الشيخ مولاي الطيب الوازاني رضي الله عنه؛ فلقيه بوازان عام ثلاثة وخمسين ومائة وألف، ثم بعثه مولاي الطيب إلى فاس، فقدم عليها؛ وذلك في السنة المذكورة، وقرأ بها ما شاء الله من التصوف على الشيخ أبي عبد الله جسوس، وصحب العارف الأكبر أبا المحامد سيدي العربي بن أحمد ابن عبد الله معن الأندلسي، ولزم خدمته مدة من ستة عشرة عاما، حتى انتفع به غاية النفع، وسمع منه الأسرار ما لا يكيف ولا ينحصر.

وكان قد فتح له أولا على يد شريف كبير السن حسن الوجه من ناحية المشرق، يُقال له: عبد الله. وجده بتطوان وصحبه بها سنتين. ثم لما توفي شيخه سيدي العربي؛ بنى لنفسه زاوية بالرميلة حيث ضريحه الآن، وكثر أتباعه وخدامه"[2].

علمه وأخلاقه:

كان الشيخ سيدي عبد الواحد الدباغ يقول: "لا يعرف سيدي عليا إلا من كان هو سيدي علي"،[3] أي لا يعرفه حق المعرفة إلا من بلغ مرتبته.

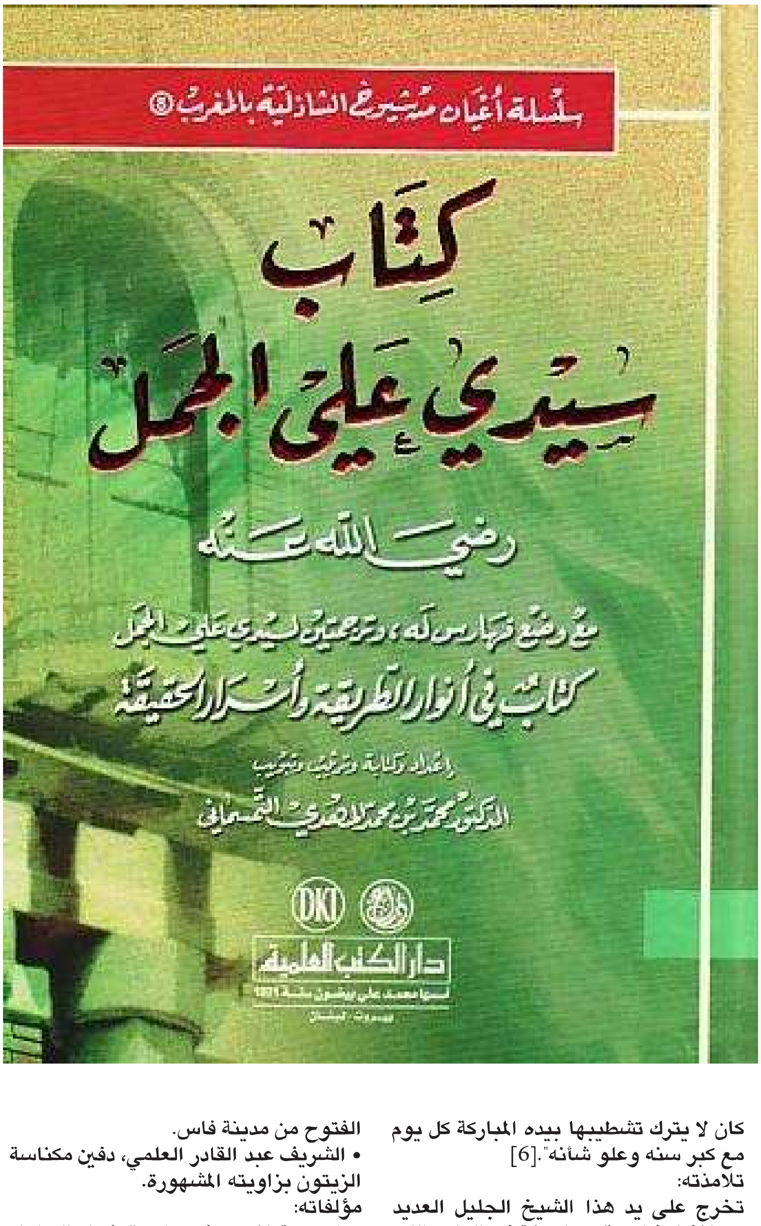
ويقول مولاي العربي الدرقاوي: "كان بحرا لا ساحل له؛ لأن علمه كان أحلى من السكر وعمله كان أمرّ من الحنظل، إذ كان دائما يقول كلام ولي الله تعالى سيدي أبي المواهب التونسي رضي الله عنه: من ادعى شهود الجمال قبل تأدبه بالجلال أرفضه فإنه دجال"،[4] ويقول الشيخ سيدي عبد الواحد الدباغ: "كان سيدي علي فقيها كبيرا، عالما شهيرا في علم الضدين، يعني: الحقيقة والشريعة، والحرية والعبودية، والجمع والفرق، والسكر والصحو، والسلوك والجذب، والفناء والبقاء... وما أشبه ذلك".[5]

وكان رحمه الله متواضعا خيّرا يقوم بأعمال الزاوية بمفرده، وفي ذلك يقول مولاي العربي الدرقاوي عنه: "لما قصدته لزاويته بالرميلة التي بين المدن عدوة الوادي لي من جهة القبلة -شرّفها الله- وهي التي ضريحه بها الآن مشهور مقصود للزيارة فدققت الباب فإذا به قائم يُشطب الزاوية إذ كان لا يترك تشطيبها بيده المباركة كل يوم مع كبر سنه وعلو شأنه".[6]

تلامذته:

تخرج على يد هذا الشيخ الجليل العديد من المشايخ لهم قدم راسخة في العلم بالله، منهم:

• الشيخ مولاي العربي الدرقاوي، (ت1239هـ).
• الشيخ أبو القاسم الحلو، دفين قبة الشيخ صاحب الترجمة وراء قبره.
• الشيخ أبو عبد الله محمد أمزاج.
• الشيخ أبو القاسم الوزير، دفين خارج باب الفتوح من مدينة فاس.
• الشريف عبد القادر العلمي، دفين مكناسة الزيتون بزاويته المشهورة.



مؤلفاته:

• نصيحة المريد في طريق أهل السلوك والتجريد ويسمى أيضاً اليواقيت الحسان في تصريف معاني الإنسان. وهو مطبوع، طبعته دار الكتب العلمية، بتحقيق: عاصم إبراهيم الكيالي الحسيني، سنة 2005م/ هـ.
• أنوار الطريقة وأسرار الحقيقة. وهو مطبوع، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، إعداد وكتابة وترتيب وتبويب: محمد بن محمد المهدي التمسماني، 2007م/1428ه.
• الرسائل في التصوف، (مخطوط).

وفاته:

توفي صاحب الترجمة -رضي الله عنه- بفاس عشية يوم السبت تاسع وعشرين ربيع الأول سنة أربع وتسعين، وقيل: سنة ثلاث وتسعين ومائة وألف، عن مائة

ويقول مولاي العربي الدرقاوي: «كان بحرا لا ساحل له؛ لأن علمه كان أحلى من السكر وعمله كان أمرّ من الحنظل

وستة أعوام، أو خمسة؛ على ما في فهرسة الكوهن. وحكى بعضهم عن ولده سيدي محمد الشريف أنه ولده وهو من مائة وثمان عشرة سنة... والله أعلم.

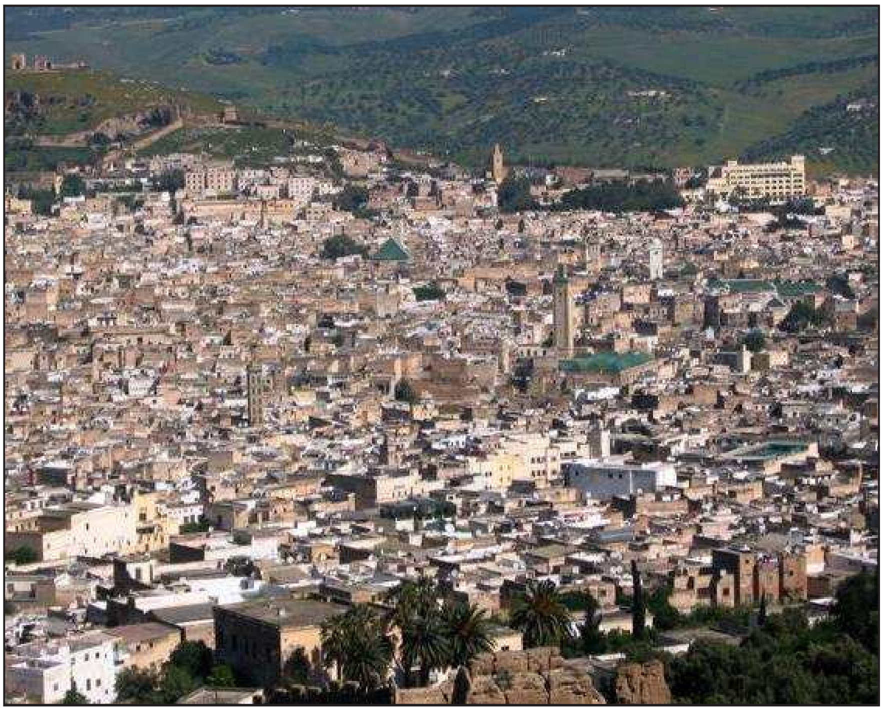
ودفن من الغد وهو: يوم الأحد بزاويته التي بحومة الرميلة من عدوة فاس الأندلس، قرب مسجد الشيخ سيدي أبي مدين الغوث نفعنا الله به، وبنيت عليه هناك قبة، وقبره بها مشهور معروف مزار، عليه دربوز من خشب، ودفن معه بها وبما اتصل بها جماعة من أصحابه وأصحابهم رضي الله عنهم.

عن مركز الإمام الجنيد للدراسات والبحوث الصوفية المتخصصة
www.aljounaid.ma

عبد الحي الرايس : فاعل جمعوي
سعيـد الجابـري : إطار إداري وفاعل جمعوي

أي سياسة لأية مدينة ؟ (مقاربة أولية)

يجدر التنويه بالإضافة النوعية لتسمية وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، فقد أبرمت صلحاً مع السياسة، وأعطت للسياسة دلالتها الحقة التي إنما تعني التدبير وحسن التدبيروما المدينة إلا تجمّعٌ سكاني يهدف إلى إيفاء الحقوق وتوزيع الواجبات والخدمات في تساند وتكامل بناء، ومن ثم كانت المدينة بوتقة التمدن، وإطارا لصنع الحضارة واقتباسها، والسير بها في مدارج التنمية الشاملة والمستدامة.



أن التركيز على المدينة لا يُقصي القرية ولا يُهمشها، وإنما يمنحها دوما فرصتها لتَتنظّمَ وتتهيكل لتؤول هي الأخرَى إلى مركز حضري فمدينة تدخل حلبة التنافس بين المدن، ولعل تسمية مكة بأم القرى خير مرجعية تؤسس لهذا التوجه وتدعمه.

أما السياسة فقد آن أوان دفع تهمة التسييس وتجاوز المفهوم القدحي الذي كان يُتخذ ذريعة لمصادرة الرأي الآخر، وصارت المفارقة جلية واضحة بين سياسة إيجابية بناءة تراهن على تدبير شؤون المدينة بتشاور وحكامة، وتصطفي لذلك نخبتها الواعية الملتزمة، وبين امتطاء السياسة مركباً سهلا بهدف مصلحي يكشفه ويقوم شاهدا عليه واقعُ المدينة في صيرورتها ومآلها.

ومن ثم يكون الرهان الأكبر لسياسة المدينة أن تخطط فتجيد التخطيط، وأن تستحضر المعايير المتواضع عليها حضاريا وعالميا لتحقق التوازنات في أبعادها المختلفة.

والتخطيط عماد قيام المدينة، ومرجع توسعها ونمائها، ويُفترض فيه أن يكون متقدما سابقا، فإذا تأخر وصار مسبوقا أصاب المدينة ما أصابها من تشوهات واختلالات.

والتَّخطيط يسير من العام إلى الخاص: فمن مخطط وطني، إلى مخطط جهوي لإعداد التراب، ثم إلى تصميم مديري للتعمير، فتصاميم تهيئة يتعين عليها أن تحترم التراتبية، وتتجاوب معها، وترَجِّعَ صداها، وتلتزم بتوجهاتها. ووجب احترام بعضها البعض خاصة في بعدها المرحلي «phasage» ليأتي التعمير بعد ذلك محققا إسكانا يؤنس الإنسان، ويفجر طاقات العطاء والإبداع عنده ويرسخ القيم لديه.

أما وجهة التعمير فحبذا الابتعاد بها عن الأراضي الخصبة، والمناطق الخضراء، لتتمركز في المواقع الصخرية والأراضي الجرداء غير المهددة بالكوارث الطبيعية.

ولعل من أهم خصوصيات التخطيط الحرصَ على استحضار المعايير الدولية التي تعتمد التنمية المستدامة أساساً، وتتخذ توفير الإطار الأمثل للحياة غاية.

من هذه المعايير تجميعُ المدينة في نسيج دائري يُسهّل التنقل بين أرجائها، وييسر مَدّها بالتجهيزات اللازمة لسلامة ورفاه العيش بها، ويَحُولُ دون التمديد الأفقي الذي غالبا ما يأتي على حساب الأراضي الفلاحية المجاورة لها.

على مستوى الأنظمة العقارية يتعين إصلاح أنظمة متوارثة ومتجاوزة (كأنظمة الكيش وأنظمة الجموع)

منها أيضا إعداد تخطيط يتبلور في استراتيجية تؤسس لمراحل نمو المدينة، وتسعى لتحقيق التمازج الاجتماعي بين سكانها، وتحترم قواعد التقابل، وضوابط التناسب بين ارتفاع البنايات، وكثافة السكان، وبين تهيئة الفضاء الطرقي، وتوفير المرافق البيئية، والتجهيزات العمومية، تؤطر ذلك مرونة في وثائق التعمير، وحزمٌ في الإلزام باحترام ضوابط البناء والتجهيز.

وسياسة المدينة إطار عام ينسق بين سياسات قطاعية تقوم على وحدة المدينة وتتغيى جعلها مدينة مستدامة تعالج الاختلالات، وتحقق التوازنات، وتسعى باستمرار إلى تحسين إطار الحياة وإسعاد السكان.

من هذه السياسات القطاعية نقف على ما يلي:

القطاع العقاري: ينبغي أن يعرف سياسة عادلة تخضعُ الملاكين للتهيئة بصورة تضامنَية وجماعية، وتجعلهم يستفيدون منها كذلك وفق حصة كل منهم، ويتعين اعتماد تصاميم الملكيات، بدل الاجتزاء بالصورة الجوية التي لا تُبرز حدود هذه الملكيات.

وعلى مستوى الأنظمة العقارية يتعين إصلاح أنظمة متوارثة ومتجاوزة (كأنظمة الكيش وأنظمة الجموع)، أما النظام العقاري للأحباس فيمكن إخضاعه لمشاريع عمرانية من قبيل الأنشطة الاقتصادية التي لا تستلزم التملك.

وتظل الدولة مدعوة إلى التحكم في العقار، بالعمل على توفير الوعاء العقاري لأنشطة ترغب في تشجيعها، كما يفترض في الجماعة أن تكون سباقة. عند التخطيط لتوسيع المدينة . إلى اقتناء العقار اللازم لتوفير المرافق البيئية والتجهيزات العمومية.

لقد وجب القيام بسياسة جبائية ترافق سياسة المدينة وتهدف إلى محاربة الركود الحضري وجعل أولئك الذين يمارسونه يقنتون من جعل العقار وسيلة للادخار، وإنما يجب أن يصبح مرجعية لاستخلاص الجبايات المحلية وتنمية مواردها. وكاقتراح يمكن العمل بالجدول التالي:

	عقار للسكن بالمتر المربع	عقار للتجارة عن كل متر	عقار للسياحة	عقار للصناعة
العقارات المقتناة قبل 1980	5 دراهم	10 دراهم	10 دراهم	10 دراهم
العقارات المقتناة بعد 1980	10 درهما	20 درهما	15 درهما	15 درهما
احتلال الملك العمومي	100 درهما	200 درهما	150 درهما	150 درهما
المناطق المفتوحة للتعمير المجهزة	50 درهما	10 درهما	10 درهما	20 درهما
المناطق المفتوحة للتعمير غير المجهزة	5 دراهم	5 دراهم	5 دراهم	10 دراهم
المناطق القروية	تخضع إلى تخفيض يقدر بـ 60% مقارنة بما هو معمول به بالمجال الحضري			



القطاع الهندسي: تركز الاهتمام عندنا لفترة على البعد الجمالي والجانب الاحتفالي وكاد الاهتمام ينحصر في البناية في حد ذاتها، بيد أن التوجه الذي ينبغي أن يسود هو استحضار التلاؤم بين البناية والمجال، وتغليب الجانب الوظيفي في السكن، والوقائي من الفيضانات والزلازل، والعازل للحرارة والصوت مع الخارج، وبين المستويات والطوابق، وتشجيع البناء نصف الكامل تجاوزا للأوراش غير المنتهية بالتجزئات العقارية، مع إلزام أصحابها بإدماج التجهيزات البيئية والطرقية جنباً إلى جنب مع التجهيزات التحتية.

ويجدر التذكير بثلاثة مختصين يتكاملون، وينبغي استحضارهم في تكافؤ عند كل إنجاز لأهمية دور كل منهم في مجاله(هم المعماري والمدني والطوبوغرافي)، بترتيب يبدأ بالأول عند البناء، والثالث عند التجزيئ.

وخير التعمير ما تكاملت في تتبعه ومراقبته اختصاصات : المهندس المعماري (كمعني بالنسق العمراني)، والمهندس الطوبغرافي (كمعني بالمساحات والمقاييس)، والمهندس المدني المختص بالخرسانة والطرق (كمختص بالمقادير ومعايير السلامة الطرقية)، ومهندس المساحات الخضراء.

يشكلون فريق عمل متعاون ومنسجم لا يجور فيه أحد على آخر، ولا يطغى حضور على آخر، مما يستلزم تكوين مجموعات مهن التعمير (Groupement de métiers d'urbani-me) يخول لها إنجاز المشاريع الكبرى والإشراف على التجزئات العقارية والمجموعات السكنية.

ويجب الحسم في ما وجب الحفاظ عليه وما يمكن الاستغناء عنه من رصيد عمراني، وذلك بعيدا عن كل إحساس بقدسية الماضي أو الاستهزاء والسخرية من الرصيد العمراني الحديث.

مراجعة بعض الضوابط والمعايير :

عرض الطريق ينبغي أن يكون ضعف علو البنايات المصطفة على جنباته، حتى يضمن التهوية والإضاءة الكافيتين، ويحترم خصوصية وحميمية السكان، ويتلاءم مع حاجيات الوقوف ومتطلبات المرور. وفي هذا الإطار، يمكن دمج المساحات الخضراء ضمن عرض الطرق كشوارع الحسن الثاني بفاس، ومولاي يوسف بالبيضاء ومحمد الخامس بالرباط.

عرض الرصيف ينبغي ألا يقل عن ثلاثة أمتار داخل الأحياء، ولا عن خمسة أمتار بالشوارع والطرق الكبيرة.

وحتى تتسنى الملاءمة بين كثافة السكان وتلبية حاجاتهم المتعددة والمختلفة، ينبغي ألا

تراجع دور الدولة في مجال توفير البنية الفوقية، يقتضي إسناد الأمر إلى القطاع الخاص لتوفير التجهيزات العمومية جنبا إلى جنب مع التجهيزات التحتية

تتجاوز هذه الكثافة 200 نسمة في الهكتار الواحد كحد أقصى.

المحطات الطرقية ومحطات الوقود والمناطق الصناعية وقاعات الأفراح والأوراش الصناعية والحرفية، ينبغي أن ننأى بها عن مركز المدينة وأحيائها السكنية حتى لا تكون مصدر تلويث وإزعاج وإن اقتضى الحال فرض ارتفاقات منع البناء حولها.

تراجع دور الدولة في مجال توفير البنية الفوقية، يقتضي إسناد الأمر إلى القطاع الخاص لتوفير التجهيزات العمومية جنبا إلى جنب مع التجهيزات التحتية تسريعا وضمانا لتحقيق ترقبات وثائق التعمير، مما يمنح قيمة مضافة لا تقدر بثمن.

عملية التجديد الحضري للخرب والبنايات المهجورة المتقادمة أو الآيلة للسقوط، ينبغي أن تدعمها نصوص تشريعية واضحة تمنح الجماعة أو مؤسسة أخرى تابعة للدولة صلاحية ترميمها أو هدمها وتجديدها، بعد استنفاد حث مالكها، إن وجد، على القيام بذلك في آجال محددة.

عمق المناطق المحيطة بالمدن ينبغي أن يتناسب مع قوتها الديمغرافية ووزنها الاقتصادي، كأن يكون المعيار كيلومترا عن كل مائة ألف نسمة، مما يجعل المنطقة المحيطة بالرباط وسلا عشرة كيلومترات مثلا وبالبيضاء ثلاثين كيلومترا، وهكذا دواليك.

قطاع البيئة: لم يعد الحديث عن البيئة ترفا، ولكنه صار هاجسا يؤرق سكان العالم الذين هم بقدر ما يتزايدون ويتكاثفون بقدر ما تتفاقم مشاكل

محيطهم القريب والبعيد، ويستدعي الأمر استحضار معايير التوازن البيئي، واعتبارها ركنا ركينا في وضع الإستراتيجية، وإعداد التخطيط، والإلزام بها، والاحتكام لها.

من ذلك رفع النسبة المخصصة للمساحات الخضراء بالتجزئات من 7% إلى 10 % مع ضمها إلى التجهيزات الأساسية والتنصيص عليها في دفتر التحملات.

وإذا كانت حواضر العالم تتنافس في ما بينها، وتنافس ذاتها لتنتزع لقب المدينة الخضراء، فإن المدينة المغربية، اليوم، لم يعد لها أي عذر في مهادنة الإسمنت الكاسح الخانق للأحياء والسكان، والتعمير الزاحف المبتلع للأراضي الخصبة، المغيب للمتنفسات، المستهين بالنفايات، المتغاضي عن الانبعاثات.

والحال أن مُدُناً عالمية باتت تهدم العمارات لتحقق المتنفسات، فمتى نستوعب الخطر، ونتوقف عن التمادي في الخطأ؟

قد يتعلل بعض مخططي المدينة وسياسييها بنسبة الأخطاء إلى من سبقوهم، غير أنه لا عذر لهم في ألا يتجاوزوها، فتوجهات الألفية الثالثة وزمن الربيع العربي إنما يستلزمان تصحيح الأخطاء، لا تثبيتها والإمعانَ في النسج على منوالها.

قطاع الاقتصاد: التجارة والصناعة من أسباب وجود المدن، وتنشيطُهما من عوامل ازدهارها والإغراء باستقطاب رؤوس الأموال وجلب الاستثمار لها.

وإذا كانت المدينة مدعوة إلى توفير فرص ازدهار الاقتصاد، بتيسير الولوج إلى المؤسسات التجارية، والتموقع المناسب للمنشآت الصناعية، فإن هذه المؤسسات تظل مدعوة إلى الأخذ بأسباب الاقتصاد الأخضر، واحترام معاييره، والالتزام بضوابطه.

قطاع التعليم والثقافة والبحث العلمي: العناية به أكثر من واجبة، فهو ركيزة التنمية، وحجر الزاوية في النهوض بالمدينة، وتقويم مسارها، ومصدر إمدادها بالطاقات البشرية، ولنأخذ العبرة من بعض حواضر العالم التي لا تالو جهدا



العدد 11 من 30 مارس إلى 5 أبريل 2012

فضائل القرآن الكريم :

من أقوال سيدي حمزة بن العباس

-طريقتنا مبنية على الكتاب والسنة : (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) . - إن الخير كله في القرآن الكريم والعز كله في القرآن الكريم والحفظ كله في القرآن الكريم .

- لا أدفع للشرور والمصائب، والغلاء والبلاء من تلاوة القرآن الكريم .

- يكفي أن يكون العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ليستوجب حفظ القرآن الكريم ، فهو بداية العلم ونهايته.

الإعجاز في تكون الجنين

قوله تعالى (ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين، ثم جعلناه نطفة في قرار مكين، ثم خلقنا النطفة علقة، فخلقنا العلقة مضغة، فخلقنا المضغة عظاماً، فكسونا العظام لحما) سورة المؤمنون،12 ـ14.

عند البحث في كتب التاريخ، نجد أنه لم يقل أحد من علماء الغرب الموثوق بعلمهم إن الجنين ناتج عن التقاء الحيوان المنوي للرجل مع بويضة المرأة، بل ساد الاعتقاد بأن الجنين يتولد من دم الحيض، وأنه يخلق خلقا كاملا من هذا الدم دفعة واحدة علي هيئة متناهية الضآلة في الحجم ثم يزداد في الحجم بالتدريج حتي يصل إلى الحجم الكامل للجنين. ولم يتم الرجوع عن هذه النظرية إلا في بداية القرن العشرين عند اكتشاف الكروموزومات.



بينما القرآن الكريم سبق إلى تقرير ذلك، حيث أكد أن الجنين يتكون بسبب النطفة الأمشاج (المختلطة) بين نطفة الرجل، وبويضة المرأة. قال تعالى: (إ ا ... ا ا نسَا من ... شاج نَبْتَليه فجَعَلْنَا سَميعًا بَصيرًا) [الإنسان: 2]. وبيّن حقيقة الخلايا التناسلية، ودورها في عملية التكاثر، وفي تشكيل جنس الجنين بقدرة الله ومشيئته، ومؤكدا كذلك أن خلق الإنسان يتم في عدد من الأطوار المتتابعة. قال تعالى: (مَا لَكُمْ لا تَرْجُو لِلَّهِ وَقَا ا»، وَقَدْ لَقَكُمْ طْوَارًا) [نوح: 13، 14].

إذا استثنينا علماء المسلمين الذين شرحوا تكون الجنين، من خلال شرحهم الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تطرقت إلى هذا العلم، فلقد ظلت الإنسانية حتى أواسط القرن التاسع عشر تأخذ بمعلومات خاطئة عن تكون الجنين.

وفي القرن العشرين تم التحقق نهائياً من احتواء الخلية البشرية الأولى Zygot على العدد الكامل من تلك الأخلاط الوراثية من الذكر ومن الأنثى وعرف عددها، حيث يتم الاتحاد بين نطفة الرجل ونطفة المرأة في قناة فالوب، وتكون خلية واحدة قابلة للانقسام والتكاثر حيث تنقسم إلى خلايا عديدة، وهي في طريقها إلى جدار الرحم، تنغرس هناك وتتعلق مثل ثمرة التوت. قال تعالى: (ثم خلقنا النطفة علقة). ثمرة التوت هذه تنقسم خلاياها من الداخل إلى عدة أقسام قال تعالى: (فخلقنا العلقة مضغة). وفي نهاية الأسبوع الثالث يتكون اللوح الجنيني وينقسم إلى ثلاث طبقات: الطبقة الخارجية(الاكتودرم) حيث يخلق الله تعالى منها الأعضاء السطحية (طبقة الجلد- الشعر- الأظافر- ...). الأعضاء العصبية:(العقد الجمجمية الحساسة والأعصاب). أما الطبقة الوسطى(الميزودرم) فيخلق الله تعالى منها الأنسجة الرابطة- عضلات الأعضاء الداخلية للجسم والأطراف - الغشاء الخارجي للرئة- غشاء القلب(التامور) أغشية الأمعاء- خلايا الدم واللمف- الجهاز الدوري الدموي- الجهاز اللمفاوي- الطحال- الجزء الخارجي للغدة الجاركلوية- الجهاز البولي التناسلي- الأعضاء التناسلية والقنوات والغدد المساعدة- عضلات الجذع- الهيكل العظمي ما عدا الجمجمة، والطبقة الداخلية العمودية للقصبة الهوائية - الشعب الهوائية- الخلايا الداخلية للجهاز الهضمي- الكبد- البنكرياس- المثانة- الخلايا العمودية للحنجرة- الغدة الدرقية- التجويف الأذني الطبلي- الأنبوبة الموصولة بين الحنجرة والتجويف الأذني الطبلي- اللوزتين- الغدد الجاردرقية.

وفي نهاية هذا الأسبوع يكون المخ قد برز والحبل العصبي امتد والغدة الدرقية قد بدأت في التكوين وأنابيب القلب قد بدأت في الالتحام وظهرت نتوءات جانبية تسمى القطع البدنية. قال تعالى: (فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما).

إضافة إلى ما سبق نستنتج أن القران الكريم قد وصف بدقة مراحل تكون الجنين، حيث يبتدئ خلق الجنين انطلاقا من النطفة، ثم العلقة، ثم المضغة، ثم العظام، ثم اكسو باللحم ، ثم تكون الخلق وهذا لم يتم التحقق نهائياً منه إلا في القرن العشرين عند اكتشاف الخلية البشرية الأولى Zygot التي تنقسم وتتطور لتمر من المراحل المذكورة .

محمد راضي



عبد اللطيف شهبون

في رحاب الشيخ...

قيدت خطو بصري وقلبي وأنا باق على حكم صبابتي واستغراق فكري ...
مستجيبا لنداء من أملأ بأنوار محبته باطني.
قيدت خطاي ... قيدتها، أنا المسيء لنفسي...والظالم لها .. أنا المصاب في روعي وحلمي وفقدي..
قيدت خطاي لزيارة صاحب الكمال الباهر والجمال الناضر..من استوى فيه الظاهر والباطن سيدي أبي جمال حمزة القادري رضي الله عنه وأرضاه ..
نحو مداغ كانت وجهتي صحبة خلان ذاكرين للاحتفال بالمولد النبوي الشريف .. والمشاركة في فعاليات الملتقى العالمي السادس للتصوف..
في مداغ تفجر الجود .. وهب الأنس فأوى الوارد من كل فج عميق إلى ظل دوحة بودشيشية.. تشوفا لشرب كؤوس الرضى .. وتشوقا للاندماج في لحظة تحقق فيها الإنجاز الإلهي الأكبر بميلاد سيد الخلق :

عيد الهدى والمبرة
في ظل شيخنا حمزه
السر كله عنده
أطال ربي عمره
قصدنا خير البريه
في حيّ شيخنا حمزه
سليل أشرف قوم
حازوا زمام القضيه

تحلقنا حول سيدنا حمزة .. رد تحيتنا بأحسن منها .. وقبل استرساله في حديث أهل الله .. استحثنا عل الالتزام بمواقيت الصلوات وترتيل القرآن الكريم .. وصلة الذكر.. والمداومة على الأوراد والاستغفار ..
حديث الشيخ معنا لنصرف هذه المرة إلى إلماعات حول :

- الوجود الإنساني باعتباره وهما !...
- فتق المريد .. ورتق الشيخ..
- سر قوة القلب ..
- محبة الشيخ لفقراء الطريق .. بل للناس جميعا .. تحت تأثير هذه الزيارة الميمونة المباركة انتشى وجداني .. فكتبت ذيلا تكملة:

بكأس حبيبي شربت المدام
فأنطق مني عصيَّ الكلام
عروس سمائي تحلت غوال
ونهر جفوني زهته ظلال
و قال طبيبي : وجودك وهم !
تدبر مقـالي يزيدك فهم.
و مهما اختلفنا ذواتا صفا
فروعنا أصل حياة ممات ..
هباء نثير ونبر يسير
إلى حيث نفنى بطرف حسير
فقيد خطاك بذكر الإله
تنل مبتغاك كأنك تراه
ردائي عليك إذا ما انتشيت
بورد إليك قعدت .. مشيت
في جنح سوادي رأيت هلالي
كأنه صبح سبالي فؤادي

إعداد الطالب: خالد التوزاني

ورقة تعريفية بماستر: الإبداع الصوفي في الأدب المغربي

وحدة للبحث متخصصة في التصوف المغربي

في سياق اهتمام الباحثين الأكاديميين بالتصوف المغربي، ورغبة في التعمق أكثر في هذا المجال، وذلك من خلال التخصص الدقيق في الإبداع الأدبي الصوفي المغربي، وتكثيف جهود البحث فيه نظما ونثرا، وأثرا وتجليات. تأتي مبادرة الدكتور عبد الوهاب الفيلالي لتعميق البحث في التصوف المغربي من خلال إعداد ماستر: الإبداع الصوفي في الأدب المغربي. والإشراف المباشر عليه.

ينتمي ماستر: الإبداع الصوفي في الأدب المغربي، إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية–ظهر المهراز– فاس، التابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله، حيث تخرج من هذا الماستر أربعة أفواج ، ويدرس حاليا به فوجان، أحدهما في السنة الأولى والآخر في السنة الثانية، ويشرف على مجموعة البحث في هذه الوحدة الأستاذ الدكتور عبد الوهاب الفيلالي، حيث يسهر على التنسيق البيداغوجي فضلا عن التدريس والإشراف العلمي على أعمال الطلبة الباحثين. إضافة إلى تدخل أساتذة آخرين من داخل الكلية وخارجها .

أهداف التكوين بماستر: الإبداع الصوفي في الأدب المغربي
يهدف التكوين بهذه الوحدة، تحقيق جملة من الغايات الكبرى، منها، الآتي:

– الإسهام في التبيين الأوضح للهوية المغربية.
– تعميق التكوين في الأدب المغربي معرفة ومنهجا .
– التخصص في التصوف فكرا وأدبا في المغرب والتواصل مع الشرق والأندلس والغرب لاستجلاء التمثل والتميز في الأدب والفكر الصوفيين المغربيين.
– الانفتاح على اللغات والتاريخ والفكر والتقنيات والمعلوميات والتوثيق والتحقيق.. ارتباطا بميدان الماستر.
– اكتساب خبرة عالية في دراسة الخطاب عموما ، والخطاب الأدبي خصوصا لما للكتابة الصوفية من خصوصيات لغوية وبلاغية ودلالية تمنحها التميز في المبنى والمعنى.

جهود الماستر تتجاوز أسوار الكلية لتنفتح على مؤسسات علمية متعاونة: شراكات لماستر الإبداع الصوفي في الأدب المغربي شراكات عدة مع مؤسسات علمية لها اهتمام لمجال الماستر: منها المركز الأكاديمي للثقافة والدراسات المغاربية والشرق أوسطية والخليجية، ومؤسسة مولاي عبد الله الشريف للدراسات والأبحاث العلمية، و المؤسسة العلمية الكتانية الحمزاوية، و مندوبية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية جهة فاس بولمان، و خزانة القرويين، وكليتي الآداب الرباط وسايس..

انعكاسات التكوين في الماستر: إعداد باحثين متخصصين في التصوف المغربي

فضلا عن إعداد باحثين متخصصين في التصوف المغربي، فإن التكوين في ماستر: التصوف في الأدب المغربي؛ الفكر الإبداع، ينعكس إيجابا على التشغيل في مجالات عديدة كالتعليم والشؤون الإسلامية والسياحة والصحافة، وتنمية الإنسان وتخليقه سلوكيا واجتماعيا ... والمشاركة في حفظ التراث الأصيل وفي قطاع السياحة الروحية وتسويق الموروث الفكري والروحي والأدبي المغربي...

وصف التكوين: معارف متكاملة لخدمة التصوف المغربي

يلقن الطالب في الفصل الأول معرفة متخصصة في الأدب المغربي ويتعرف على علم المكتبة مع التركيز على نموذج المكتبة المغربية وأصناف التأليف فيها، وتعمق لديه بعض مهارات اللغة العربية، وكذا قواعد بعض اللغات الأخرى إضافة إلى المناهج الأدبية.

أما في الفصل الثاني فيتم الانفتاح من خلال العام في الفصل الأول: الأدب المغربي، على الخاص: الأدب الصوفي في المغرب إبداعا وتاريخا وفكرا وما يحكمه من أصول مغربية وأندلسية وشرقية وما يميزه من تجليات لهذه الأصول ، مع تبين أجناسه وظواهره وقضاياه، ثم الاستمرار في الانفتاح على مهارات اللغة العربية من خلال البلاغة وعلم العروض والقافية، وعلى ترجمة نصوص صوفية من اللغة الفرنسية إلى العربية بعد التعرف على قواعد تلك اللغة في الفصل الأول.

تبعا للتمكن من معرفة الإبداع الأدبي الصوفي في المغرب ، يتم في الفصل الثالث تعميق التخصص في الكتابة الصوفية من خلال مقاربة أعمق لبلاغة هذه الكتابة مع التركيز على ما يرتبط منها بالتأويل وعلمه، موازة مع ذلك يتسنى للطالب مدارسة الكتابات الأدبية المغربية غير الصوفية المتأثرة بالتصوف، وكذا الكتابات ببعض اللغات الأجنبية المهتمة بالأدب الصوفي في المغرب. كما يستمر الانفتاح على اللغات الحية من خلال الاهتمام بالترجمة من اللغة الإنجليزية أو الإسبانية أو الألمانية إلى العربية.

كذلك يتم في هذا الفصل تعميق التمهيد للفصل الموالي الخاص بالتدريب على البحث وتحضيره، وذلك بالتعرف على التواصل والمعالجة النصية المعلوماتية، لما لها من أهمية منهجية في تقوية قدرة الطالب على مزاولة البحث .

بذلك كله يغدو الفصل الرابع نتيجة منطقية لما سبقه من فصول؛ فيه تستثمر تلك الفصول من خلال التدريب على البحث فيما ضمته من مجالات معرفية مرتبطة بميدان الماستر، مع مراعاة خصوصية جل التراث الأدبي المغربي عامة والصوفي منه على وجه الخصوص، المتمثلة في غلبة المخطوط منه على المطبوع، والحاجة الملحاحة فيهما معا لإكثار البحث مع تعميقه، والتمكن من مناهج التحقيق وآلياته. وفيما يلي عرض لمكونات الفصول الأربعة، تتضمن المواد المقررة والأساتذة المشرفين على كل وحدة:

بحوث التخرج: ثمرات التكوين، يشرف عليها الدكتور عبد الوهاب الفيلالي، له مشاركات عدة في مؤتمرات ولقاءات علمية داخل المغرب وخارجه، حول التصوف المغربي وقضاياه، وله أيضا أعمال منشورة في مجلات علمية متخصصة، فضلا عن كتاب عوارف معرفية من التصوف وأدبه في المغرب، إضافة إلى كتب أخرى ستنشر قريبا، منها: «الأدب الصوفي في المغرب إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر للميلاد– ظواهر وقضايا–»، و«دراسات في الملحون»، وغيرهما. وقد أشرف على بحوث جامعية عدة؛ سواء في سلك الإجازة، أوفي الدراسات العليا والدكتوراه. مما أسهم في تكوين جيل من الباحثين الأكاديميين.